



## وفرة سيولة مطمئنة في البنوك لتمويل المشاريع ولا ارتفاع في تكلفة الودائع ملاءة مالية ومرونة عالية في توفير السيولة من مصادر متعددة

والمحافظة على مستويات سيولة مريحة ومرنة. وتظهر بعض الأرقام أن حجم الودائع المصرفية القائمة حالياً 61.26 مليار، منها نحو 14.3 مليار ودائع لمؤسسات عامة، والحكومية منها تبلغ 4.5 مليار، فيما تقدر ودائع القطاع الخاص بقيمة 40.5 مليار دينار.

لم تلمس البنوك ارتفاعات في أكلاف الودائع أو قيمة السيولة، مشيرة إلى أن هناك سيولة من الداخل وأخرى من الأسواق الخارجية، حيث تستفيد البنوك من انفتاحها على الأسواق العالمية وانتشارها الخارجي يمكنها من تنويع متطلباتها التمويلي، ما يتيح لها تنوع في مصادر التمويل وخيارات استقطاب الودائع

كتب حازم مصطفى:

أكدت مصادر مصرفية على أن القطاع المصرفي يتمتع بوفرة سيولة كبيرة تمكنه من تلبية كافة المتطلبات، سواء للقطاع الخاص أو غيره من أدوات الدين العام. وأوضحت المصادر أنه بالرغم من الظروف الماضية

### شركة خليجية كبرى تمنح 3 شركات محلية 15 مليون دولار توزيعات إجمالي التوزيعات قيمتها 100 مليون مقارنة مع 150 عن 2024

أقرت شركة خليجية كبرى توزيعات أرباح نقدية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، ستحصل 3 شركات محلية على 15 مليون دولار منها، وهو ما يعادل 15%. وكان إجمالي توزيعات 2024 قد بلغ 150 مليون دولار.

### «البنك الدولي» 483 مليون دينار ارتفاع في المحفظة التمويلية الربع الأول 71 مليون دينار جديدة استثمار في الأوراق المالية

الرقابية والمحفظة البالغة 80% لكل منهما. وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 18% بما قيمته 684 مليون دينار لتصل إلى 4.57 مليار دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع المحفظة التمويلية بقيمة 483 مليون دينار، والاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 71 مليون دينار.

وأظهرت البيانات المالية أيضاً مرونة في تحقيق نمو مضاعف في إجمالي الأصول، وتحقيق نمو إيجابي في قنوات إيرادية أخرى، إذ ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 9% والإيرادات التمويلية 15% بمبلغ 52.8 مليون دينار.

جدير ذكره أن صافي المخصصات المحملة في الربع الأول قد انخفضت بنسبة 2% تقريباً.

كشف بنك الكويت الدولي عن أن كافة المؤشرات الأساسية حققت نمواً كبيراً بنسب مطمئنة ومباشرة، حيث نمت ودائع العملاء بنسبة 20%، بزيادة 544 مليون دينار، لتصل إلى 3.33 مليار دينار، وارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 13% مدفوعة بنشاط الأعمال وتحسن الأداء عبر القطاعات الرئيسية.

وأظهرت المؤشرات الرقابية تفوق، حيث بلغت كفاية رأس المال 21.10%، ما يعكس قوة القاعدة الرأسمالية التي يتمتع بها البنك والتي تفوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. وفي سياق متصل بلغ معيار صافي التمويل المستقر 104%، ومعيار تغطية السيولة 186.5%، وهو أعلى من المتطلبات

## 5.601 ملايين دينار مكافآت الإدارة العليا وكبار التنفيذيين في «التجاري»

اتخاذ قرارات بشأن انشكافات للمخاطر وعددهم 5، بما مجموعه 939,401 ألف دينار، وتشمل رئيس الجهاز التنفيذي ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالوكالة، ومدير عام الخدمات المصرفية الدولية، ومدير عام قطاع الخزينة والاستثمار، ومدير قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

المجموعة الخامسة، الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر وتشمل 5 أشخاص، وتضم رؤساء كل من قطاع الرقابة المالية والتخطيط، وقطاع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة ومدير عام القطاع القانوني، بما مجموعه 773,584 ألف دينار.



المجموعة الثالثة الإدارة التنفيذية والإشرافية والإشرافية العليا وعددهم 12 بما مجموعه 2.012 مليون دينار، وتضم الوظائف التي يخضع تعيينها لموافقة الجهة الرقابية ممثلة في البنك المركزي. المجموعة الرابعة وتشمل الموظفين ذوي صلاحيات

كشف تقرير الحوكمة السنوي عن العام الماضي 2025 للبنك التجاري، الخاص بمكافأة مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في البنك، عن أن إجمالي المبالغ المتضمنة رواتب ومكافآت وعلوات تكميلية بلغ 5.601 مليون دينار فقط.

وفي التفاصيل، بلغت مكافآت المجموعة الأولى، «مجلس الإدارة»، ما قيمته 771 ألف دينار عن العام الماضي 2025. والمجموعة الثانية تشمل خمسة من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت عن العام الماضي يضاف إليهم رئيس الجهاز التنفيذي، ورئيس المدراء الماليين، ورئيس التدقيق الداخلي، ورئيس إدارة المخاطر، بما مجموعه 1,105 مليون دينار كويتي.

# 12.1% نمو التسهيلات المصرفية في نهاية مارس 2026

**20 مليار دينار تسهيلات  
شخصية قائمة شاملة  
السكني والإستهلاكي**

**ودائع الحكومة تسجل  
14.3 مليار والقطاع  
الخاص 40.5 مليار دينار**

**الودائع في القطاع  
المصرفي تسجل 61.2  
مليار دينار كويتي**

**10.9 مليار دينار رصيد  
قروض القطاع العقاري  
و4.86 مليار للأسهم**

من العام الماضي 10.84 مليار دينار، مقابل 10.84 مليار دينار في الربع ذاته عام 2024، و10.31 مليار دينار في الربع الثالث 2025.

## أنشطة الاقتصاد

وحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، الصادرة أمس، فقد دعم النمو السنوي لحجم الاقتصاد الكويتي زيادة القيمة المضافة للقطاع النفطي بنحو 6.9%؛ إثر نمو كميات الإنتاج النفطي.

وإلى جانب ذلك فقد تراجع القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 1.4% في الربع الرابع من 2025 على أساس سنوي.

وكان أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة كان لها النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغت مساهمتها النسبية 38.9%، بالرغم من انخفاض المساهمة عند مقارنتها مع الربع النظير من العام السابق التي بلغت 40.9%.

وكذلك بالأسعار الثابتة كانت نسبة مساهمة أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة 48.0% في حين أن المساهمة في الربع النظير من العام السابق كانت 46.0%.

بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية شاملاً أنشطة تكرير المنتجات النفطية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة 7.4% و7.8% على التوالي خلال الربع الرابع من عام 2025.

واستحوذ نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي على نسبة تبلغ 12.9% حيث بلغت القيمة المضافة بالأسعار الجارية 1.54 مليار دينار كويتي مرتفعة بنسبة 2.6% عند المقارنة مع الربع النظير من العام السابق، أما بالأسعار الثابتة كانت نسبة مساهمة النشاط 13.7% بالربع الرابع 2025 في حين أن الربع النظير من عام 2024 كانت النسبة 13.9%.

وخلال الربع الرابع من عام 2025 ساهم قطاع الخدمات الذي يشمل مجموعة مهمة من الأنشطة الحيوية التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي، المطاعم والفنادق، الأنشطة العقارية والإيجارية، وكذلك أنشطة خدمة المجتمع في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 23.5% بالأسعار الجارية و18.5% بالأسعار الثابتة.

المركزي، فقد نما احتياطي الكويت بنحو 1.32% عن مستواه في نهاية فبراير 2026 البالغ 12.15 مليار دينار (39.54 مليار دولار)، وانخفض 1.28% خلال الربع الأول من العام قياساً بقيمته في ختام 2025 البالغة 12.47 مليار دينار (40.58 مليار دولار).

ولفتت الإحصائية إلى مواصلة القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية «بنك الكويت المركزي»، وتحتفظ به كأصول احتياطية. ارتفعت ودائع العملاء - مقيمين وغير مقيمين - في دولة الكويت بنهاية شهر مارس 2026 بواقع 11.12% سنوياً، بالتزامن مع ارتفاعها للشهر السادس على التوالي، بنمو شهري 0.92%.

سجلت ودائع المقيمين وغير المقيمين في البنوك المحلية بالشهر الماضي 61.26 مليار دينار، مقابل 55.13 مليار دينار في ختام شهر مارس 2025، و60.70 مليار دينار في ختام شهر فبراير 2026.

واستناداً إلى الإحصائية النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، الأربعماء، انقسمت ودائع الشهر المنصرم بين 54.84 مليار دينار وداائع للمقيمين، و6.42 مليار دينار وداائع لغير المقيمين.

وساهم في النمو السنوي ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 6.75% إلى 45.57 مليار دينار، مقارنة بـ42.69 مليار دينار في ختام شهر مارس 2025، فيما انخفضت 1.70% على أساس شهري.

كما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة في ختام شهر مارس 2026 بواقع 46.19% إلى 10.95 مليار دينار، مقابل 7.49 مليار دينار بنهاية الشهر المماثل عام 2025، كما نمت شهرياً بمعدل 9.83%.

وعلى الجانب الآخر، فقد بلغت قيمة ودائع الحكومة 4.73 مليار دينار، بانخفاض 4.44% عن مستواها البالغ 4.95 مليار دينار في نهاية مارس 2025، فيما نمت شهرياً بنحو 8.24%.

## الناتج المحلي

أظهرت بيانات رسمية نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 2.4% سنوياً.

سجل الناتج المحلي الإجمالي للكويت في الربع الرابع

سجلت إجمالي التسهيلات الائتمانية بختام شهر الربع الأول من 2026 نحو 65.05 مليار دينار به حيث نمت التسهيلات على أساس سنوي بنسبة 12.1% حيث بلغت بنهاية مارس الماضي 2026 نحو 65.054 مليار مقارنة مع 57.991 مليار في مارس 2025 بزيادة قيمتها 7.063 مليار دينار.

وبلغت ودائع القطاع الخاص في البنوك بنهاية الربع الأول 40.5 مليار دينار مقارنة مع 40.4 مليار في نهاية ديسمبر 2025.

وبلغ رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2026 بنحو 20.052 مليار دينار.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية في الشهر الماضي الممنوحة من بنوك الكويت بين 14.54 مليار دينار تسهيلات ممنوحة للمقيمين، و10.91 مليار دينار لغير المقيمين، وذلك بحسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي الأربعماء.

يُشار إلى أن بنك الكويت المركزي قد أقر في 26 مارس الماضي تدابير وحواجز نقدية رفعت الحد الأقصى المتاح للتمويل إلى 100%؛ لدعم سيولة القطاع المصرفي وتأكيده متانته بالتزام مع تزايد الاعتداءات الإيرانية ضد دول المنطقة في الشهر المذكور.

وقطاعياً، توزعت التسهيلات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين على 12 قطاعاً، بواقع 3.63 مليار دينار لقطاع التجارة، و2.94 مليار دينار لقطاع الصناعة، و3.04 مليار دينار لقطاع الإنشاء، و34.4 مليون دينار لقطاع الزراعة وصيد الأسماك.

كما تم منح 5.62 مليار دينار قروضاً للبنوك، فضلاً عن تقديم تسهيلات بقيمة 3.29 مليار دينار للمؤسسات المالية غير البنوك (تشمل شركات التأمين والصرافة والاستثمار والتمويل)، و20.05 مليار دينار تسهيلات شخصية، و4.87 مليار دينار تسهيلات لشراء الأوراق المالية.

وأظهرت الإحصائية تقديم البنوك تسهيلات بنحو 11.20 مليار دينار لقطاع العقار، و2.91 مليار دينار للنفط الخام والغاز، و1.07 مليار بقطاع الخدمات العامة، و6.39 مليار دينار تحت بند خدمات أخرى.

وكشفت النشرة النقدية الصادرة عن بنك الكويت

# «راسيات القابضة» : 420.28% نمو في أرباح الربع الأول 2026

## صافي الربح التشغيلي يقفز بنسبة 396.7%



مشاري أيمن بودي



2026 بواقع 1.284 مليون دينار مقارنة مع 251.353 ألف دينار عن الربع المقابل من 2025. وبلغت حقوق الملكية بنهاية الربع الأول 2026 نحو 15.962 مليون دينار مقارنة مع 12.22 مليون للربع المقابل 2025 بنسبة نمو 30.60%.

أعلنت شركة راسيات القابضة عن تحقيق أرباح صافية عن فترة الربع الأول من 2026 بواقع 549.868 ألف دينار كويتي مقارنة مع خسارة عن الربع المقابل من العام 2025 بنحو 171.682 ألف دينار كويتي بنسبة نمو 420,28%.

وبلغت ربحية السهم عن الربع المالي المنتهي في 31 مارس الماضي نحو 3.67 فلس مقارنة مع خسارة للربع المقابل من العام الماضي بواقع 1.14 فلس. وأظهرت أرقام البيانات المالية نمو الإيرادات التشغيلية للربع الأول 2026 بنسبة 105.03% حيث قفزت من مستوى 1.553 مليون دينار للربع الأول 2025 إلى 3.184 مليون دينار بنهاية الربع الأول 2026. وارتفع صافي الربح التشغيلي 396.7% للربع الأول

# «المركزي» إصدار سندات بقيمة 100 مليون دينار



بنك الكويت المركزي  
CENTRAL BANK OF KUWAIT



أصدر بنك الكويت المركزي سندات الخزنة وتورق الدين العام، بالنيابة عن وزارة المالية، بقيمة إجمالية بلغت 100 مليون دينار. وأوضح «المركزي» في بيانه أمس، أن أجل الإصدار بلغ 5 سنوات، وتم بمزاد تنافسي موحد العائد عند 3.250%. وتمت تغطية الإصدار بواقع 3.74 مرة، إذ بلغ إجمالي الطلب عليه 374.25 مليون دينار.

# البورصة... دفعة أرباح نامية تثبت الأركان

113.17 مليون دينار  
قيمة التداولات  
بنمو 8%

225 مليون دينار  
مكاسب والقيمة  
السوقية 53.6 مليار

| كتب محمود محمد:



أعلنت عدة شركات مدرجة عن دفعة أرباح نامية بقوة وبمؤشرات قياسية غير متوقعة عن فترة الربع الأول من 2026، ما انعكس على قرارات المستثمرين، ورفع من مستويات السيولة لتعود لمستوياتها القياسية، حيث نمت 8% وسجلت 113.179 مليون دينار كويتي.

استمرار سيولة البورصة فوق 100 مليون يعد من أبرز مؤشرات الثقة، وأهم من اتجاهات المؤشر سواء ناحية الصعود أو التراجع، حيث أن استمرار تدفق السيولة ودورانها على الفرص يعد من علامات السلامة المالية والثقة المستقبلية، والتي تعززها نتائج شركات تشغيلية بدأت من نافذة القطاع المصرفي.

التوقع بأن يكون الربع الأول سلبي بالمطلق كسرته العديد من الإعلانات الإيجابية، ما يعني أن الإعلانات السلبية لن تكون السمة المطلقة.

بعض الشركات سيكون لها مبررات للتراجع، وأخرى ليس لها مبرر، حيث أنها في أوقات الرواج تحقق نتائج سلبية ومن لم يتحسن أداءه في الأعوام الماضية سيبقى يبرز تحت طائلة الخسائر ويتسول من المضاربين تصعيد السهم، ومن المساهمين زيادات رأس المال، حيث ستبقى هذه النوعية من الشركات الورقية التي لا تملك أي زاد، قائمة على التدوير ورخص السهم، ولن يتعدل وضعها المالي مهما انتظر المساهمون، خصوصاً وأن بعضها لم يوزع أي أرباح منذ 22 عاماً.

نهاية 2025 والربع الأول من العام الحالي هما المعيار والمحك بالنسبة للسوق، وما عدا ذلك لن يُنتظر منه أي نتائج إيجابية أو خيراً للمساهمين، لذلك من قام بتوزيع أرباح واستمرت نتائجه في النمو ومشاريعه في التوسع يمثل فرصة استثمارية للمساهمين، حيث أن تلك النتائج هي انعكاس لمجالس إدارات تعمل وفق رؤية وخطة وأمامها مسار واضح.

عودة السيولة لمستوياتها القوية أمس، وكذلك عودة المؤشرات للارتفاعات بنسب معقولة جداً، يعكس أنه لا رغبة في التضخيم ونفخ الأسعار بقدر الانتقائية والتسعير السليم والجيد وفق رؤية الملاك ومجلس الإدارة ومستقبل الشركة.

سائلية بورصة الكويت، وتبادل الصعود مع التصحيح، والإقبال السريع للسيولة المراقبة، تعكس تنوع الاتجاهات واستمرار الثقة.

ارتفعت أمس أسعار أسهم 71 شركة، وتراجعت 46 أخرى، وارتفعت القيمة السوقية إلى مستوى 53.660 مليار دينار كويتي، وحقق السوق مكاسب بلغت 225 مليون دينار كويتي.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.29%، وصعد "العام"

## التزام الحكومة بطرح المشاريع والإنفاق رسخ النظرة الإيجابية

الصحية. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 71 سهماً على رأسها "أصول" بواقع 14.66%، بينما تراجع 45 سهماً على رأسها "المعدات" بنحو 5.15%، فيما استقر سعر 14 سهماً. وتصدر سهم "جي إف إتش" نشاط التداول على المستويات كافة بحجم بلغ 54.58 مليون سهم، وسيولة بقيمة 10.56 مليون دينار وذلك عقب إعلان الشركة تغيير اسمها في بورصة الكويت اعتباراً من 6 مايو 2026، وتغير بهيكل ملكيتها.

بنحو 0.42%، كما زاد المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.51% و 1.09% على التوالي، عن مستوى جلسة الثلاثاء الماضي.

بلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات 113.18 مليون دينار، وزعت على 536.59 مليون سهم، بتنفيذ 30.28 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بنحو 4.15%، فيما تراجعت 6 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 1.70% واستقر قطاع الرعاية

## وطنية د.ق... ماذا ينتظرها؟

174.018 مليون سهم إجمالي الأسهم المدورة منذ الأحد بنسبة 70.8% من رأس المال ... هل يكون سيناريو مكرر من "أسيكو"؟

منذ الأحد وحتى أمس الأربعاء . جلسة أمس شهدت تداول 19.802 مليون سهم نسبتها من رأس المال 8.06%، وارتفع سعر السهم فلس وأغلق عند 177 فلساً .

هل يكون هناك حصة في الشركة الوطنية الدولية القابضة في مرمى الاستحواذ؟ الأيام القليلة المقبلة ستجيب على حركة النشاط والتدوير القياسي الذي شهده السهم

## إفصاحات البورصة

### «صناعات»: تضمن 50% من قرض تحالف «أفنتورا»

أعلنت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة أن التحالف الخاص بتطوير مشروع أفنتورا من خلال شركة جاي ثري لإدارة وتطوير الأراضي والعقارات، والذي يضم شركاتها التابعة (شركة نور للاستثمار المالي وشركة الدر الوطنية العقارية) وشركاتها الزميلة (شركة المباني وشركة التخصيص القابضة)، قد وقع عقد تعديل وزيادة على اتفاقية التمويل القائمة مع أحد البنوك المحلية.

وبموجب هذا العقد، قامت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة بتقديم كفالة تضامنية لصالح شركاتها التابعة بما لا يتجاوز 50% من إجمالي المديونية المضمونة، وبحد أقصى قدره 78.96 مليون دينار، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت الأربعاء.

كما تضمن العقد زيادة في قيمة التسهيلات الائتمانية الخاصة بمشروع أفنتورا بمبلغ 31.4 مليون دينار كويتي، لتصبح إجمالي التسهيلات 131.6 مليون دينار كويتي، وبمدة إجمالية تبلغ 15 عاما و8 أشهر.

ويأتي هذا التمويل ضمن الخطة الموضوعية لاستكمال أعمال التطوير والتي تشمل المجمع التجاري والوحدات السكنية.

### 5 ملايين دينار من «بنك وربة» إلى «الأنظمة»

وقعت شركة الأنظمة الآلية اتفاقية حدود ائتمانية مع بنك وربة بقيمة إجمالية قدرها 5 ملايين دينار. وأرجعت سبب توقيع الاتفاقية إلى الاستفادة من الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية عند الحاجة، بما يدعم تمويل المشاريع الحالية والمستقبلية. وأشارت «الأنظمة» إلى أن الأثر المالي سينعكس عند استخدام التسهيلات البنكية خلال الفترات التي سيتم فيها الاستخدام.

### «السكب»: 1.5 مليون دينار أرباح من توزيعات

أعلنت شركة السكب الكويتية تحقيق ربح ناتج عن توزيعات نقدية من إحدى الشركات غير المدرجة التي تمتلك فيها حصة بنسبة 5%، وذلك بعد انعقاد الجمعية العامة للشركة الأربعاء الموافق 29 أبريل 2026. وأوضحت «السكب» أن الجمعية العامة للشركة غير المدرجة وافقت على توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغ نصيب شركة السكب الكويتية منها 5 ملايين دولار أمريكي. وبيّنت الشركة أنه سيتم تسجيل هذه التوزيعات كأرباح بقيمة 5 ملايين دولار، ما يعادل نحو 1.5 مليون دينار كويتي، ضمن البيانات المالية للربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2026. وأكدت «السكب» أن هذا الأثر المالي سينعكس على نتائجها المالية للفترة المذكورة.

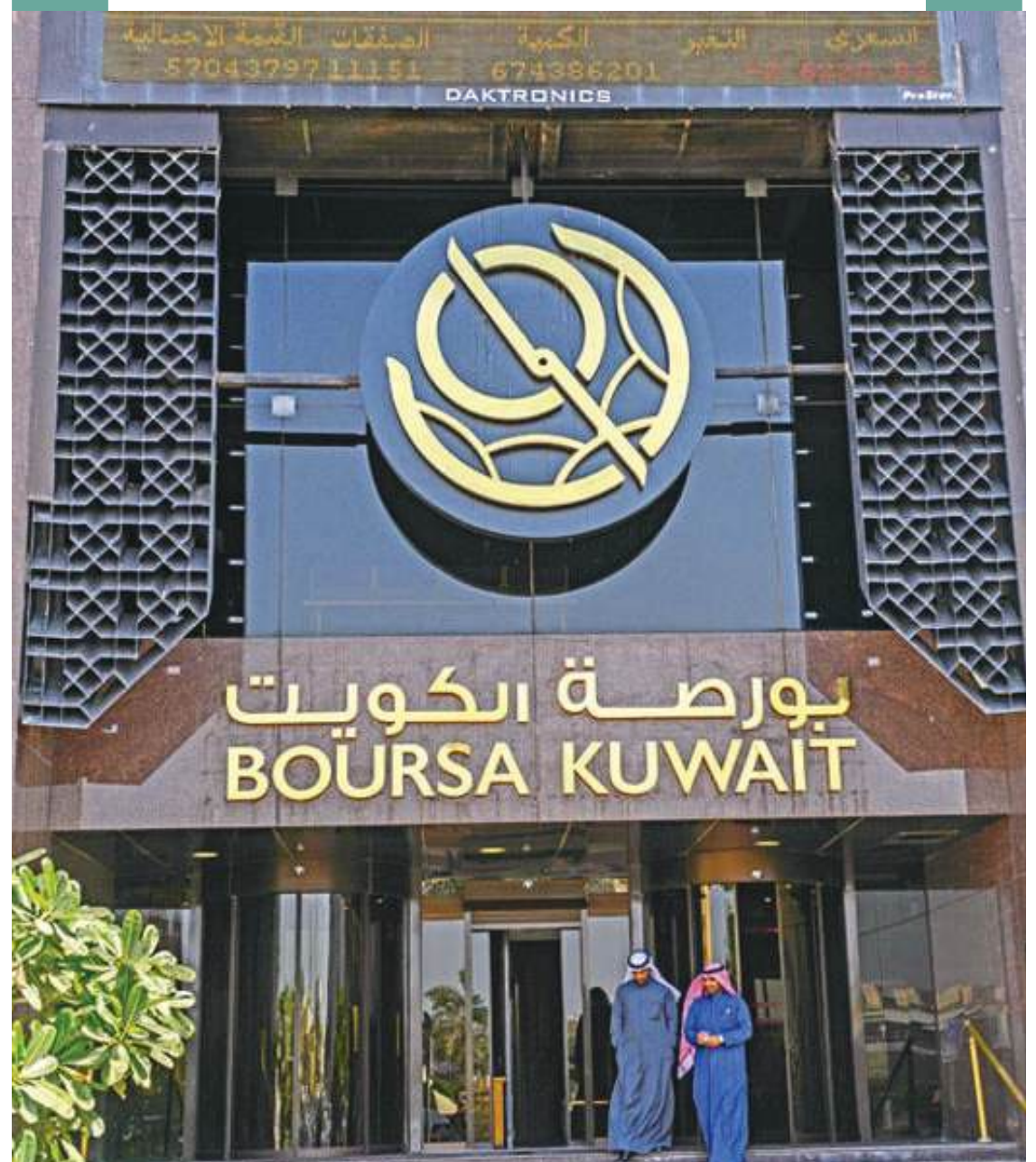
### 13.055% نسبة مجموعة القرطاس في «التنظيف»

رفعت مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس (شركة الرغد والمنار العقارية، وشركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات) مساهمتها غير المباشرة في شركة الوطنية للتنظيف من 11.03% إلى 13.055%.

يُذكر أن رأس مال «تنظيف» يبلغ 24.97 مليون دينار موزع على 249.75 مليون سهم مُصدر، وتعد شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات أكبر مساهم بالشركة بنسبة 19.42%، ويلبها شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات. كما رفعت شركة كيبوينت ترست مساهمتها غير المباشرة في مجموعة جي إف إتش المالية من 5.35% إلى 8.36%، فيما تخارج المساهم أحمد بن محمد بن أحمد القاسمي من ملكيته المباشرة في المجموعة والتي كانت تقدر بـ5%.

### «جي إف إتش»... بنك في 6 مايو

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية تغيير اسمها إلى بنك جي إف إتش. وولفت إلى أنه سيتم العمل بالاسم الجديد في بورصة الكويت اعتباراً من تاريخ 6 مايو 2026. وكانت الجمعية العامة غير العادية للمجموعة قد وافقت على تغيير الاسم التجاري، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي، وإقرار جميع التعديلات فيما يتعلق بذلك البند.



## إفصاحات البورصة

### أرباح «ورقية» تتراجع 20.77% في الربع الأول

تراجعت أرباح شركة الشعبية الصناعية «ورقية» في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 20.77% على أساس سنوي. وقالت الشركة إن صافي ربح ثلاثة الأشهر الأولى من 2026 بلغ 174.58 ألف دينار، مقابل ربح بقيمة 220.34 ألف دينار خلال ربح الربع الأول من عام 2025. وعزت الشركة تراجع صافي الربح إلى انخفاض مجمل الربح التشغيلي.

### عمومية «الامتياز» تقر إطفاء الخسائر وخالد السلطان رئيساً لمجلس الإدارة

صادقت الجمعية العامة العادية لمجموعة الامتياز الاستثمارية على إطفاء الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2025 والبالغة 70.73 مليون دينار، وذلك من خلال استخدام كامل رصيد حساب الاحتياطي الإيجاري البالغ 26.41 مليون دينار، وكامل رصيد حساب علاوة الإصدار البالغ 34.11 مليون دينار، لتتبقى خسائر متراكمة بقيمة 10.2 مليون دينار. ووافقت الجمعية على انتخاب مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات وجاء برئاسة خالد سلطان بن عيسى وأحمد محمد بودي نائباً لرئيس مجلس الإدارة، وعضوية فوزي خالد بن عيسى، وطارق ابراهيم المنصور، ومشعل عبدالله دخيل الجسار ممثلاً عن شركة مجموعة دخيل الجسار وأولاده، وعبد الرحمن محمد الخنه، وفهد صلاح العيسى.

### الرزوقي عضو في مجلس إدارة «ألف طاقة»

أعلنت شركة العملية للطاقة «ألف طاقة» وجود تغيير في تشكيل مجلس الإدارة، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت الأربعاء. تمثل التغيير في استبدال طلال مشاري القصار، بمحمد طارق عبدالرزاق رزوقي، كيمثل عن الشركة العملية العقارية، في عضوية مجلس الإدارة، وذلك اعتباراً من تاريخه.

### عمومية «المشتركة» تقر توزيع 30 فلساً للسهم نقداً

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة المجموعة المشتركة للمقاولات توزيع أرباح نقدية بنسبة 30% من القيمة الأسمية للسهم بما يعادل 30 فلساً لكل سهم. تستحق الأرباح النقدية للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 18 مايو 2026، وتاريخ التوزيع 21 مايو 2026، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة كما وافقت على التوصية بتفويض إدارة الشركة بتعديل هذا الجدول الزمني للاستحقاق في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني للاستحقاق قبل (8) أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق. ووافقت على توصية مجلس الإدارة بمنح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بقيمة مقدارها 1.2 مليون دينار كويتي، وتفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.



### أرباح «أسمنت الكويت» 2.15 مليون عن الربع الأول

تضاعفت أرباح شركة اسمنت الكويت بنحو 35.9 مرة خلال الربع الأول من عام 2026، مُسجلة نسبة نمو سنوي بـ3488%. بلغت أرباح الشركة في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي 2.15 مليون دينار، مقابل 60.01 ألف دينار في الربع الأول من 2025. أرجعت الشركة النتائج لزيادة مجمل الربح بـ1.74 مليون دينار، وارتفاع حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة بـ454.47 ألف دينار، وقابل ذلك انخفاض في صافي الاستثمارات بـ289.01 ألف دينار. يُشار إلى أن إجمالي موجودات «أسمنت الكويت» قد نما بنهاية الربع الأول من العام الحالي 5% سنوياً عند 329.46 مليون دينار، وارتفعت الإيرادات التشغيلية الإجمالية 31% لـ20.50 مليون دينار.

### الصفاء للاستثمار : صدور حكم ضد «تابعة»

أعلنت شركة الصفاء للاستثمار صدور حكم أول درجة ضد شركة الصفاء القابضة التابعة والمملوكة بنسبة 99% في دعواها المرفوعة ضد المدعى عليهم مصرفي شركة صخر لتقنيات الحسابات سابقاً وآخرين. وذكرت «الصفاء للاستثمار» أن موضوع الدعوى يتعلق بطلب بطلان عقد بيع مؤرخ في 30 مايو 2007، وقضى حكم أول درجة بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم لمرور أكثر من 10 سنوات. وأشارت إلى أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي، إذ ستقوم الشركة بالظعن استئنافياً، واتخاذ كافة الإجراءات خلال المواعيد القانونية.

## بورصات خليجية

# مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 0.52% وسط أداء إيجابي لجميع قطاعاته الرئيسية

وبلغت مجموعة من الأسهم أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً، من بينها اليمامة للحديد، أنابيب، لوبريف، بترو رايف، المملكة، وبوبا العربية، بينما سجل سهم نماء للكيمياويات وسهم الدواء أدنى مستوياتهما في 52 أسبوعاً.

### أرامكو واس تي سي والراجحي تتصدر السيولة

شهد سوق الأسهم السعودية بنهاية تعاملات جلسة الأربعاء تركيز واضح للسيولة في مجموعة من الأسهم القيادية وشركات قطاعات الطاقة والاتصالات والمصارف.

وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم العشرة الأكثر نشاطاً في السوق 2.08 مليار ريال، بما يمثل 35.6% من إجمالي سيولة السوق المتداولة، وتوزعت هذه التدفقات النقدية بشكل رئيسي بين الشركات الكبرى ذات الوزن الثقيل في المؤشر وبعض شركات القطاع الصناعي.

وأغلق المؤشر العام عند مستوى 11,238.07 نقطة، مسجلاً مكاسب بلغت 0.52%، وبلغ إجمالي قيمة التداولات بنهاية الجلسة 5.83 مليار ريال.

وتصدر سهم شركة أرامكو السعودية قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث قيمة التداول، حيث بلغت قيمة الصفقات المنفذة عليه 358.35 مليون ريال. وأغلق السهم عند مستوى 27.58 ريال، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.44%.

وجاء سهم شركة الاتصالات السعودية (اس تي سي) في المرتبة الثانية من حيث السيولة، محققاً تداولات بلغت قيمتها 292.6 مليون ريال، لينتهي الجلسة عند سعر 43.84 ريال وبنسبة صعود بلغت 2.38%.



ارتفاع طفيف بنسبة 0.44%، يليه سهم اس تي سي بسيولة بلغت 292.6 مليون ريال وارتفاع بنسبة 2.38%.

أما من حيث حجم التداول، فقد تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 108.61 مليون سهم، يليه سهم أنابيب.

وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجل سهم أنابيب الشرق قمة تاريخية جديدة بإغلاقه عند 194 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 4.86%، وفي المقابل، سجل سهم الدواء قاعاً تاريخياً جديداً عند مستوى 46.8 ريال.

السوق بنسبة 4.49% ليغلق عند 81.8 ريال، وذلك تزامناً مع إعلان الشركة عن نتائجها المالية الأولية للربع الأول من عام 2026.

كما انخفض سهم الدواء بنسبة 4.14%، وسهم إتحاد الخليج الأهلية بنسبة 1.87% عقب إعلان الشركة عن تعديل وكالة فيتش لنظرتها المستقبلية للشركة من مستقرة إلى سلبية رغم تأكيد التصنيف عند BBB+.

وفي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث السيولة، حل سهم أرامكو السعودية في الصدارة بقيمة 358.35 مليون ريال مع

أنهى مؤشر السوق السعودية الرئيسي (تاسي) جلسة يوم الأربعاء على ارتفاع نسبته 0.52%، ما يعادل 58.12 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,238.07 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوق الأسهم الراجحة التي بلغ عددها 160 شركة مقابل تراجع أسهم 93 شركة، فيما استقرت 16 شركة دون تغيير، وسجلت قيم التداول الإجمالية 5.83 مليار ريال من خلال 357.32 مليون سهم.

واستهل المؤشر تداولاته عند مستوى 11,197.35 نقطة، وتحرك في نطاق بلغ 61.64 نقطة بين أعلى مستوى مسجل عند 11,241.48 نقطة وأدنى مستوى عند 11,179.84 نقطة.

وجاء صعود مؤشر «تاسي» مدفوعاً بأداء إيجابي لمعظم القطاعات، تصدرها قطاع السلع الرأسمالية بارتفاع قدره 2.77% بسيولة بلغت 325.83 مليون ريال، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة 2.34%، ثم قطاع التأمين الذي صعد بنسبة 2.18%.

في المقابل، تعرض قطاع الخدمات التجارية والمهنية لأكبر تراجع بنسبة 0.45%، تلاه قطاع الصناديق العقارية المتداولة بنسبة 0.44%، وقطاع الرعاية الصحية بنسبة 0.40%.

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم لوبريف قائمة الارتفاعات بنسبة 10.00% ليصل إلى 123.2 ريال، تلاه سهم البحر الأحمر الذي أغلق أيضاً عند الحد السعري الأعلى بنسبة 10.00% مسجلاً 24.43 ريال، كما صعد سهم أمريكانا بنسبة 9.63%، وسهم أنابيب السعودية بنسبة 7.22%.

وفي المقابل، سجل سهم شركة المصانع الكبرى للتعبين (أماك) أكبر تراجع في

## صناديق الشريعة تسجل أداءً قوياً بعوائد تصل إلى 27% منذ بداية 2026

وتعكس هذه النتائج توجه المستثمرين نحو الصناديق المتوافقة مع الشريعة باعتبارها أدوات استثمارية تجمع بين العائد المالي والالتزام بالضوابط الشرعية، حيث تعتمد هذه الصناديق على استثمارات في أنشطة مباحة وتخضع لرقابة شرعية، مع تجنب القطاعات المحرمة مثل الفوائد الربوية والأنشطة عالية.

وتشير البيانات إلى استمرار جاذبية هذه الصناديق في السوق السعودية، خاصة في ظل تنوعها القطاعي وقدرتها على تحقيق عوائد تنافسية، ما يعزز دورها كأحد أهم مكونات صناعة إدارة الأصول في المملكة.

ما يشير إلى أن المكاسب كانت مدفوعة بعوامل قطاعية أكثر من كونها انعكاساً لقوة السوق بشكل عام.

وعلى مستوى الأداء الفردي للصناديق، تصدر عدد من الصناديق المتخصصة القائمة، حيث سجل صندوق سكو كابيتال للأسهم التقنية العالمية عائداً بلغ 9.68%، فيما حقق صندوق ميفك المرين للأسهم السعودية نحو 10.05%، وصندوق الأهلي لقطاع البتروكيماويات والخليجي 11.45%. كما سجل صندوق الإنماء لأسهم الأسواق الناشئة 15.50%، في حين تصدر صندوق الأهلي لمؤشر أسهم الأسواق الناشئة القائمة بعائد بلغ 27.83%.

أظهرت بيانات «تداول السعودية» تسجيل صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أداءً قوياً منذ بداية عام 2026، حيث بلغت العوائد نحو 27%، في مؤشر يعكس نشاطاً ملحوظاً في هذه الفئة من الأصول داخل السوق المالية السعودية.

وبحسب البيانات، بلغ عدد صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة نحو 306 صناديق، تشكل الصناديق المقومة بالريال السعودي منها نحو 84%، ما يعكس هيمنة العملة المحلية على هيكل هذه الاستثمارات.

كما أظهرت المؤشرات أن الأداء القوي تركّز بشكل رئيسي في قطاعات الطاقة والأسواق الناشئة،

## بورصات خليجية

# مؤشر بورصة دبي يغلق على ارتفاع هامشي بنسبة 0.05%



شهد سوق دبي المالي أداءً إيجابياً بختام تعاملات الأربعاء، حيث حقق المؤشر العام ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى مستوى 5.861.30 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0.05%، ما يعادل زيادة قدرها 3.47 نقطة عن الإغلاق السابق.

ووفق بيانات السوق، بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة 263.493 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 828.538 مليون درهم، نُفذت من خلال 20.106 صفقات.

وبلغت القيمة السوقية لسوق دبي المالي 942.506 مليار درهم، مسجلة تراجعاً قدره 696 مليون درهم، مقارنة بمستوى البالغ 943.202 مليار درهم، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 0.07%.

وشهد السوق صفقة كبيرة على أسهم شركة الاتحاد العقارية. شملت هذه العملية تداول 16.600 مليون سهم، بقيمة تنفيذ بلغت 11.869 مليون درهم، وبسعر تنفيذ محدد عند 0.715 درهم للسهم الواحد.

وأظهرت حركة الأسهم ميلاً نحو الارتفاع، حيث صعدت أسعار 30 شركة مقابل تراجع 15 شركة، بينما حافظت 8 شركات على مستويات أسعارها دون تغيير.

### الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدرت شركة «دبي لمطبات» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة نمو بلغت 12.72% ليغلق سهمها عند 2.80 درهم.

### الأسهم الأكثر تراجعاً

سجل سهم شركة «مصرف السلام - السودان» التراجع الأكبر بنسبة 2.50% ليغلق عند 0.546 درهم، يليه سهم «إعمار العقارية».

«إعمار العقارية» يستحوذ على 37% من قيمة التداولات

على صعيد أحجام التداول، تصدر سهم «طلبات» قائمة النشاط من حيث عدد الأسهم المتداولة، مستحوذاً على حُمس إجمالي حجم السوق بنسبة 20%، تلاه سهم «أملاك للتمويل» و«إعمار العقارية».

### أداء قطاعات السوق

تباين أداء قطاعات سوق دبي المالي؛ حيث تصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية الارتفاعات بنسبة 1.39%، تلاه قطاع الصناعة بنمو قدره 0.90%.

في المقابل، تراجع قطاع العقارات بنسبة 0.94%، كما هبط قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.68%

بلغ إجمالي السيولة المتدفقة إلى سوق دبي المالي بختام تعاملات الأربعاء 828.538 مليون درهم، توزعت على 263.493 مليون سهم.

وتركزت التداولات بشكل رئيسي في قطاع العقارات والمصارف، مع تصدر سهم «إعمار العقارية» للمشهد الاستثماري من حيث القيمة.

استحوذت 5 شركات قيادية على 64.7% من القيمة الإجمالية للتداول في السوق، وسيطر سهم «إعمار العقارية» منفرداً على أكثر من ثلث سيولة السوق بنسبة 37.1%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

# بورصة أبوظبي .. 34 مليار درهم مكاسب سوقية

استحوذت الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً من حيث القيمة على نحو 48.4% من إجمالي سيولة السوق، بمبالغ تجاوزت المليار درهم.

وقاد سهم «أدنوك للحفر» هذا الزخم بنسبة مساهمة بلغت 15.6% من القيمة الإجمالية، يليه سهم «أدنوك للغاز» بنسبة 15.1%.

على صعيد أحجام التداول، سيطرت القائمة الأنيث على 54.4% من الكميات المتداولة في السوق، وتصدر سهم «بنك الاستثمار» القائمة بحجم تداول ضخم بلغ 186.1 مليون سهم، يليه سهم «أدنوك للغاز» بـ 102.3 مليون سهم.

### أداء قطاعات السوق

تباين أداء القطاعات الحيوية في سوق أبوظبي، حيث قاد قطاع المواد الأساسية المكاسب بارتفاع قوي بلغت نسبته 3.66%، تلاه قطاعا المرافق والاستهلاك التقديري بنمو قدره 2.14%. في المقابل، شهدت بعض القطاعات تراجعاً متفاوتة، كان أبرزها قطاع العقارات الذي انخفض بنسبة 1.32%، وقطاع الاتصالات بنسبة 0.45%.

سهماً فقط، وحافظت 45 شركة على مستوياتها السريعة المسجلة في الجلسة السابقة دون تغيير.

### الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدرت قائمة الأسهم الرابحة مجموعة من الشركات القيادية والناشئة بنسب نمو متفاوتة، حيث حققت أسهم صدارت القائمة ارتفاعات تجاوزت 4.5%.

### الأسهم الأكثر تراجعاً

شهدت الجلسة تراجعاً في أداء عدد محدود من الشركات المدرجة، حيث سجلت الأسهم الأكثر انخفاضاً تراجعاً تراوحت نسبتها بين 1.2% و 2.9%.

### أسهم الطاقة تهيمن على التداولات

بلغ إجمالي السيولة المتدفقة إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية بختام تعاملات الأربعاء 2.243 مليار درهم، توزعت على 782.805 مليون سهم عبر تنفيذ 40.299 صفقة.

وأظهرت حركة التداولات تركزاً استثمارياً كثيفاً في عدد محدود من الأسهم القيادية، حيث

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على ارتفاع ملحوظ، مدفوعاً بزيادة وتيرة التداولات وتحسن ثقة المستثمرين. ووفق بيانات التداول، سجل المؤشر العام نمواً بنسبة 0.668%، ليغلق عند مستوى 9,901.24 نقطة، رابحاً نحو 65.72 نقطة مقارنة بالإغلاق السابق.

وشهدت الجلسة نشاطاً تشغيلياً مكثفاً، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات حوالي 2.24 مليار درهم. تم تنفيذ هذه السيولة من خلال تبادل 782.8 مليون سهم، وبلغ إجمالي عدد الصفقات المنفذة 40,299 صفقة.

وحققت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة مكاسب قوية بنهاية تعاملات، حيث ارتفعت بمقدار 34 مليار درهم لتصل إلى 2.862 تريليون درهم، مقارنة بنحو 2.828 تريليون درهم في الجلسة السابقة، ويمثل هذا الصعود نمواً بنسبة بلغت 1.2% في يوم واحد.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 57 سهماً بنهاية التداولات، في مقابل تراجع 30

## بورصات خليجية

# مؤشر بورصة مسقط يرتفع 0.49%



ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الأربعاء، بنسبة 0.49%؛ ليغلق عند مستوى 8,268.13 نقطة، رابحاً 39.94 نقطة عن مستوياته بجلسة الثلاثاء.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصورها الصناعة بنسبة 1.52%، بدعم سهم صناعة مواد البناء القيادي المرتفع بنسبة 9.21%، وارتفع الأسماك العمانية القيادي بنسبة 7.41%. وارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.72%؛ مع ارتفاع سهم سيمبكوروب صلالة القيادي بنسبة 4.33%، وارتفع الجزيرة للخدمات القيادي بنسبة 2.44%. وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم ظفار لتوليد الكهرباء على المتراجعين بنسبة 3.33%.

بتداولات قيمتها 8.96 مليون ريال، تلاه سهم العمانية للاتصالات بقيمة 8.50 مليون ريال، فيما جاء سهم بنك مسقط خا بقيمة تداول بلغت 8.28 مليون ريال. وعلى صعيد الأسهم الأنشط حجماً، تصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية التداولات بحجم 69.66 مليون سهم، وتلاه سهم التأمين العربية فالكون بتداول 51.75 مليون سهم. كما جاء سهم بنك صحار الدولي ثالثاً بحجم 50.11 مليون سهم، ثم سهم أوكيو لشبكات الغاز بتداول 33.66 مليون سهم، وتلاه سهم بنك مسقط بحجم 17.54 مليون سهم.

0.166 ريال. كما انخفض سهم الوطنية العمانية للهندسة بنسبة 2.52% ليغلق عند 0.155 ريال، وتراجع سهم بركاء للمياه والطاقة بنسبة 2.29% إلى 0.171 ريال، فيما هبط سهم الشرقية لتحلية المياه بنسبة 1.15% ليغلق عند 0.172 ريال.

### أوكيو للصناعات يقود النشاط

قاد سهم أوكيو للصناعات الأساسية قائمة الأسهم الأنشط قيمة بتداولات قيمتها 50.11 مليون ريال، وجاء سهم بنك صحار الدولي ثانياً بقيمة تداول بلغت 50.11 مليون ريال. كما حلّ سهم أوكيو لشبكات الغاز ثالثاً

بعد ارتفاعه بنسبة 9.40% ليغلق عند 0.128 ريال، وتلاه سهم صناعة مواد البناء المرتفع بنسبة 9.21% إلى 0.083 ريال. كما ارتفع سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 8.33% ليغلق عند 0.039 ريال، وصعد سهم الأسماك العمانية بنسبة 7.41% إلى 0.029 ريال، فيما سجل سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية مكاسب بنسبة 7.03% ليغلق عند 0.776 ريال. وفي المقابل، تصدر سهم ظفار لتوليد الكهرباء قائمة المتراجعين خلال الجلسة بعد انخفاضه بنسبة 3.33% ليغلق عند 0.087 ريال، وتراجع سهم العمانية لخدمات التمويل بنسبة 2.92% إلى

وكان المالي أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.38%؛ مع صدارة سهم المركز المالي القيادي بنسبة 9.4%، وارتفع المدينة للاستثمار القابضة القيادي بنسبة 8.33%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 68.78% إلى 286.47 مليون ورقة مالية، مقابل 169.72 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 61.79% إلى 93.79 مليون ريال، مقارنة بنحو 57.97 مليون ريال جلسة الثلاثاء. المركز المالي يقود الراجحين قاد سهم المركز المالي قائمة الراجحين

## بورصة البحرين تغلق على ارتفاع بنسبة 0.48%



إف إتش المالية بـ0.50%، وبنك البحرين الوطني بـ0.41%. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 2.3 مليون سهم بسعر 0.217 دينار للسهم، تلاه سهم مجموعة جي إف إتش المالية بتداول 1.37 مليون سهم بسعر 0.600 دولار للسهم.

وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم البحرين الوطنية القابضة بـ7.65%، تلاه سهم ايه بي إم تيرمينالز البحرين بـ3.26%، وبنك البحرين والكويت بـ1.31%، وبنك السلام بـ0.93%. كما ارتفع سهم البحرين للتسهيلات التجارية بـ0.85%، وبيت التمويل الكويتي بـ0.67%، وسهم جي

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء، على ارتفاع بدعم قطاعات المال والمواد الأساسية والصناعات. ومع ختام التعاملات، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.48%، إلى مستوى 1967 نقطة، وسط تعاملات بحجم 2.24 مليون سهم بقيمة 1.14 مليون دينار، توزعت على 355 صفقة.

# بورصة قطر تنخفض 0.10% بنحو 10.81 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء متراجعة؛ تزامناً مع ترقب المستثمرين لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن السياسة النقدية. انخفض المؤشر العام بنسبة 0.10% ليصل إلى النقطة 10611.82، فاقداً 10.81 نقطة عن مستوى الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع 4 قطاعات في مقدمتها قطاع

العقارات بـ0.96%، بينما ارتفع قطاع الاتصالات بـ0.68%، واستقر قطاعا النقل والبنوك والخدمات المالية. تراجعت السيولة إلى 482.09 مليون ريال، مقابل 511.11 مليون ريال الثلاثاء، وانخفضت أحجام التداول عند 196.12 مليون سهم، مقارنة بـ239.13 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 35.49 ألف صفقة، مقابل

28.67 ألف صفقة. ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدم سهم "السينما" تراجعاً للأسهم البالغ عددها 37 سهماً بـ8.15%، وارتفع سعر 15 سهماً على رأسها "العامة" بـ2.93%، واستقر 3 أسهم. وجاء سهم "بلدنا" في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 48.50 مليون سهم، و سيولة بقيمة 64.92 مليون ريال.

الأميري

AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي. ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

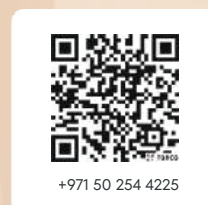
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUAЕ



+971 50 254 4225

للطلب أو  
الإستفسار



## بورصات عالمية

# تباين أداء عقود «وول ستريت» الآجلة وسط ترقب لقرارات الفيدرالي



تباين أداء العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأمريكية الأربعة، في بداية حذرة ليوم حافل بعدة تقارير لأرباح شركات التكنولوجيا الكبرى واجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي من المتوقع أن يكون الأخير لجيروم باول كرئيس له. وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بمقدار 91.25 نقطة، أو 0.34%، وصعدت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بمقدار 4.75 نقطة، أو 0.07%، وزادت العقود الآجلة لمؤشر «داو جونز» بمقدار 19 نقطة، أو 0.04%.

ومن المقرر أن تعلن كل من «أمازون» و«ميتا بلاتفورمز» و«مايكروسوفت» و«ألفابت» المالكة لجوجل عن نتائجها بعد إغلاق السوق، حيث سيقوم المستثمرون مدى نجاح رهاناتهم على الذكاء الاصطناعي.

وخفت حدة المشاعر قليلاً هذا الأسبوع بعد أن ذكر تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» أن شركة «أوين إيه آي» فشلت في تحقيق أهدافها الداخلية من حيث المستخدمين الأسبوعيين والإيرادات، مما أعاد إحياء المخاوف بشأن الإنفاق على الذكاء الاصطناعي من قبل كبرى شركات التكنولوجيا.

وقال كايل رودا، كبير محللي الأسواق المالية لدى «كابيتال دوت كوم»: «بعد هذا الارتفاع المذهل في أسهم التكنولوجيا الأمريكية، والتي كانت المحرك الرئيسي لتعافي وول ستريت ووصولها إلى مستويات قياسية مرتفعة، عادت الشكوك بشأن العوائد والتقييمات إلى الظهور».

وأضاف رودا أن تقرير «أوين إيه آي» قد يعطي المستثمرين أيضًا «غطاءً مناسباً» للبيع وجني الأرباح في بعض الأسهم المتفوقة.

ومع عدم ظهور بوادر تذكر على تراجع التوترات في الشرق الأوسط، يشعر بعض المستثمرين بالقلق من أن صناع السياسات قد يضطرون إلى أخذها في الاعتبار بشكل أكبر في توقعاتهم.

وقال فرانثيسكو بيسولي، استراتيجي العملات الأجنبية لدى «آي إن جي»: «في حين أن إشارات باول قد تؤخذ بحذر بعض الشيء، نظرًا لأن هذا من المفترض أن يكون مؤتمره الصحفي الأخير، فإن المخاطر هي أنه قد يميل نحو التشدد».

وتداول سهم «أمازون» و«ميتا» دون تغيير يذكر في تعاملات ما قبل افتتاح السوق، بينما انخفض سهم «ألفابت» و«مايكروسوفت» بنسبة 0.5% لكل منهما.

كما يترقب المستثمرون المؤتمر الصحفي الأخير لجيروم باول بصفته رئيساً للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ويتوقع المتداولون تثبيت البنك على أسعار الفائدة، وسط ترقب لتصريحات باول.

وقال الفيدرالي إنه يراقب المخاطر المرتبطة بالصراع،

## انخفاض طفيف للأسهم الأوروبية مع تقييم المستثمرين لأرباح الشركات



الرقائق نتائج الربع الأول التي تجاوزت التوقعات. وزادت أسهم «إيرباص» بشكل طفيف، مدعومة بتأكيد صانعة الطائرات على هدفها لتسليم الطائرات للعام بأكمله على الرغم من نقص المحركات من موردها «برات أند ويتني».

ارتفع سهم «مرسيدس-بنز» بشكل طفيف، على الرغم من تراجع إيرادات صانعة السيارات الألمانية الفاخرة بسبب المنافسة الشرسة من الصين بشكل رئيسي. في الوقت نفسه، يتطلع المحللون إلى قرار سعر الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق من المتوقع أن يثبت الفيدرالي أسعار الفائدة، مما يعني أن معظم الاهتمام سيكون منصبا على كيفية رؤية المسؤولين لتطور تكاليف الاقتراض.

التجارية، كشفت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى النقب عن نتائجها الفصلية الأخيرة صباح. قفزت أسهم «أديداس» بأكثر من 7% في التعاملات المبكرة في ألمانيا، بعد أن أعلنت شركة الملابس الرياضية عن أرباح تشغيلية أفضل من المتوقع في الربع الأول على الرغم من «بيئة البيع بالتجزئة المتقلبة للغاية والمخفضة بشدة».

كما ارتفع سهم بنك «يو بي إس» السويسري بعد قفزة بلغت 80% في أرباح الربع الأول، مدعومًا بالتداولات القوية ونشاط العملاء الناجم عن تقلبات السوق المرتبطة بالحرب.

وصعد أسهم «إس تي مايكروإلكترونيكس» أيضًا، لتل أعلى مستوى لها منذ عام 2024، بعد أن سجلت صانعة

انخفضت الأسهم الأوروبية بشكل طفيف في مستهل تعاملات الأربعاء، مع موازنة المستثمرين لمجموعة من أرباح الشركات، والتطورات في الشرق الأوسط، وقرارات أسعار الفائدة القادمة من البنوك المركزية.

وهبط مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.1%، بينما ارتفع مؤشر «داكس» الألماني بنسبة 0.1%، وهبط مؤشر «كاك 40» الفرنسي بنسبة 0.2%. كما تراجع مؤشر «فايننشال تايمز 100» البريطاني بنسبة 0.4%.

يراقب المتداولون بحذر القفزة في أسعار النفط بسبب الحرب مع إيران، والتي قد تؤثر على كل شيء بدءًا من تضخم أسعار المستهلك وأرباح الشركات وصولاً إلى كيفية تحديد صناع السياسات في البنوك المركزية لتكاليف الاقتراض في الأشهر المقبلة.

لا يزال الجمود في المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الصراع يظهر القليل من بوادر التخفيف، حيث ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أخبر مساعديه بأنه يجب عليهم البدء في الاستعداد لحصار طويل الأمد للموانئ الإيرانية، حيث يبدو أن البيت الأبيض يواجه خيارات قليلة لإنهاء الصراع بسرعة.

في ظل هذا الجمود، لا يزال مضيق هرمز، الممر المائي الحيوي لخمس النفط العالمي، محظورًا فعليًا أمام حركة ناقلات النفط. ونتيجة لذلك، ظلت أسعار الخام أعلى بكثير من مستويات ما قبل الحرب، مما يبقى المخاوف بشأن صدمة الطاقة العالمية في دائرة الضوء. مع تفاقم أزمة إيران التي تلقي بظلالها على التوقعات



## حصد 7 جوائز مرموقة على مستوى المجموعة لعام 2026

## بيت التمويل الكويتي أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم من «غلوبل فاينانس»

## أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للشركات.. والمسؤولية الاجتماعية في العالم



يوسف عبدالله الرويح:

- تنفيذ مبادرات اجتماعية مستدامة تؤكد قيادة البنك في المسؤولية الاجتماعية

تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتنفيذ مبادرات توعوية ومجتمعية لها أثر مستدام ومنسجمة مع الأهداف التنموية، ترسخ مكانته كنموذج يحتذى به ورائد في المسؤولية الاجتماعية.

وأكد الرويح أن هذا التقدير يعد إضافة جديدة إلى سجل إنجازات بيت التمويل الكويتي، ويشكل دافعا لمواصلة تطوير المبادرات المجتمعية وتعزيز الشراكات الهادفة، بما يسهم في تحقيق قيمة مستدامة للمجتمع.

وذكر الرويح أن بيت التمويل الكويتي يواصل الاضطلاع بدور وطني ريادي في دعم البنية التحتية الاجتماعية وتعزيز رفاه المجتمع وجودة الحياة، من خلال مبادرات استراتيجية واستثمارات ضخمة في مجال المسؤولية الاجتماعية. وتعكس هذه الالتزامات طويلة الأمد نهجا مستداما يمتد إلى ما هو أبعد من المفهوم التقليدي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن أبرز هذه المبادرات الاجتماعية الاستراتيجية:

المساهمة بأكثر من 61 مليون دينار لسداد مديونيات الغارمين المختلفة.

المساهمة في إعادة إعمار المنطقة المتضررة في سوق المباركية بقيمة تقارب 8 ملايين دينار.

المساهمة بقيمة 20 مليون دينار كويتي لإنشاء 15 مركزا للإسعاف.

المساهمة في الحصة الأكبر لصندوق دعم المجهود الحكومي خلال أزمة كورونا بقيمة 10 ملايين دينار.

دعم مبادرة ببنية مستدامة لتطوير ساحة الوطنية.

إنشاء وتجهيز الجناح العاشر في مركز علاج الإدمان استكمالاً لمبادرة البنك في إنشاء المركز عام 2005.

تقديم 20 مليون دولار أمريكي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لدعم جهود الإغاثة لمنكوبي الزلزال في تركيا وسوريا.

برامج تعاون مختلفة مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

مواصلة الدور الريادي في تقديم المساهمات المجتمعية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ولبرنامج دعم العمالة الوطنية، ولمعهد الدراسات المصرفية، وغير ذلك من مبادرات مجتمعية مختلفة أكدت قيادة بيت التمويل الكويتي الاجتماعية.

وبدوره، قال جوزيف دي جيارابوتو، المؤسس ومدير تحرير مجلة غلوبل فاينانس: "مع استمرار التمويل الإسلامي في نموه المتسارع، تركز المؤسسات الرائدة على التحول الرقمي، والابتكار في المنتجات، والتوسع في خدمات الصيرفة".

وأضاف: "تُكرّم الجوائز السنوية لمجلة "غلوبل فاينانس" المؤسسات التي تعمل على تحسين الكفاءة، واستقطاب عملاء جدد، وتقديم أفضل الخدمات لعملائها".



يوسف المطوع:

- قيادة صفقات بارزة عززت دور البنك في التنمية الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية

بتجاوزها حاجز الـ15 مليون دينار. وفيما يتعلق بجائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للشركات في العالم»، لفت رئيس الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة، يوسف المطوع، إلى أنها تعكس الثقة العالمية المتزايدة بقدرات بيت التمويل الكويتي وتميزه في بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع عملائه الشركات، وتوفير حلول مالية متقدمة تدعم توسع أعمالهم وتعزيز قدرتهم التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. وقال المطوع إن بيت التمويل الكويتي يواصل تحقيق أداء استثنائي في مجال الخدمات المصرفية للشركات، مدعوماً بنمو استراتيجي وريادة راسخة، إلى جانب الاستمرار في الابتكار في حلول التمويل الإسلامي.

وأشار إلى قيادته للعديد من الصفقات التمويلية البارزة، التي أسهمت في تعزيز دوره المحوري في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية. وحول جائزة «أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم»، أكد المطوع دور بيت التمويل الكويتي الريادي في تمويل المشاريع الكبرى ومساهماته البارزة في تمويل قطاعات استراتيجية متنوعة في الكويت والمنطقة، حيث يعد البنك شريكاً رئيسياً في تقديم التمويل لمشاريع قطاع النفط والغاز والبنية التحتية والتطوير العمراني وقطاع الخدمات وغيرها من القطاعات الحيوية.

وأوضح أن البنك يقدم خدمات مصرفية متكاملة للشركات، تعتمد على التحول الرقمي، والمرونة التمويلية تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية وتساهم في دعم التنمية المستدامة، منوهاً بتقديم تجربة مصرفية استثنائية لعملائه من الشركات من خلال المنصة الإلكترونية eCorp، والتي شهدت إقبالا لافتاً في معدلات الاستخدام، لاسيما بعد إطلاق النسخة المطورة من الخدمات الإلكترونية وتطبيق الهواتف الذكية، كما أشار لدور البنك كشريك استراتيجي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي انطلقت بتمويل من البنك.

من جانبه، أشار رئيس العلاقات العامة والإعلام في بيت التمويل الكويتي، يوسف عبدالله الرويح، إلى أن جائزة «أفضل بنك إسلامي للمسؤولية الاجتماعية في العالم لعام 2026» تعكس نجاح جهوده الإستثنائية وتؤكد بصمته الواضحة وريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية في الأسواق والدول التي يعمل بها، وتجسد رؤيته للمسؤولية الاجتماعية كركيزة استراتيجية في نموذج أعماله بما ينعكس على ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة تجمع بين النمو الاقتصادي والأثر المجتمعي المستدام.

وأوضح الرويح أن الفوز بجائزة «أفضل بنك إسلامي للمسؤولية الاجتماعية على مستوى العالم» يؤكد قيادة البنك وتميزه في دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن نموذج أعماله من خلال مبادرات مؤثرة في التنمية المجتمعية، ودعم التعليم والصحة، وتمكين الشباب، وريادة الأعمال، والمحافظة على البيئة، وتمكين المرأة، ودعم المهارات الرقمية لدى الأطفال والشباب، والعمل التطوعي، إلى جانب



فهد خالد المخيزيم:

- الجوائز ثمرة لاستراتيجية تركز على التحول الرقمي المدفوع بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز التكامل على مستوى المجموعة، والتركيز على العميل

في إنجاز جديد يعكس ريادتها ومكانتها الفريدة في قطاع التمويل الإسلامي على مستوى العالم، توجت مجموعة بيت التمويل الكويتي بـ 7 جوائز مرموقة من مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية ضمن النسخة التاسعة عشرة من الجوائز السنوية لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية في العالم لعام 2026.

والجوائز هي:

أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم  
أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للشركات في العالم  
أفضل بنك إسلامي للمسؤولية الاجتماعية في العالم  
أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم  
أفضل بنك إسلامي في الكويت

أفضل بنك إسلامي في البحرين (بيت التمويل الكويتي - البحرين)

أفضل بنك إسلامي في تركيا (بيت التمويل الكويتي - تركيا)

وأكد رئيس الاستراتيجية للمجموعة م. فهد خالد المخيزيم، أن هذه الجوائز تعد ثمرة لاستراتيجية واضحة تركز على التحول الرقمي المدفوع بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز التكامل على مستوى المجموعة، والتركيز على العميل، كما تمثل الجوائز حافزا لمواصلة تحقيق المزيد من النجاحات وتعزيز الدور الريادي للمؤسسة في الصناعة المالية الإسلامية عالمياً.

وأشار إلى أن هذا التقدير يأتي نتيجة الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك في تعزيز مبادئ الاستدامة والحوكمة والابتكار الرقمي، إلى جانب تحقيق أداء مالي قوي ونمو متوازن ومستدام في مختلف الأسواق التي يعمل بها.

وأوضح المخيزيم أن جائزة «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم» لعام 2026 تأتي تقديراً لريادة بيت التمويل الكويتي في العمل المصرفي الإسلامي وتميزه في تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيما تعكس النجاح الذي حققه في ترسيخ التزامه بتنفيذ استراتيجيته الرامية إلى تحقيق نمو مستدام، والقدرة على التكيف مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والتحديات التشغيلية بمختلف الأسواق، مما يمهد الطريق لتحقيق هدف الانضمام إلى قائمة أكبر 100 بنك في العالم.

وعن جوائز «أفضل بنك إسلامي في الكويت»، و«أفضل بنك إسلامي في البحرين» والتي حصل عليها (بيت التمويل الكويتي - البحرين)، و«أفضل بنك إسلامي في تركيا» والتي حصل عليها (بيت التمويل الكويتي - تركيا)، أكد المخيزيم أن هذه الجوائز تؤكد تميز وحدات المجموعة وتفوقها في الأسواق التي تعمل بها، وفق استراتيجية موحدة ومرنة تتناسب مع طبيعة كل سوق.

ونوه بالمكانة الرائدة لبيت التمويل الكويتي ككيان اقتصادي عالمي يعمل عبر شبكة تضم فروعاً في 10 دول، ويتمتع بملاءة مالية قوية وأداء تنافسي انعكس في تحقيق أعلى الأرباح على مستوى القطاع المصرفي والسوق الكويتي، إلى جانب تصدره كافة بنوك وشركات القطاع الخاص الكويتي في القيمة السوقية والتي بلغت رقماً قياسياً



## تقرير بنك الكويت الوطني عن الاقتصاد المصري

# توقعات بصمود النمو رغم التحديات الناجمة عن النزاع الإقليمي

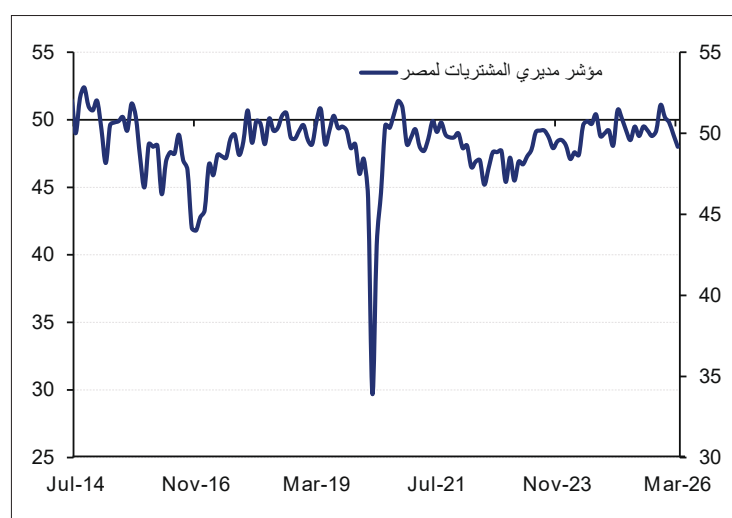
## صافي الأصول الأجنبية يبلغ أعلى مستوى له في 14 عاما بواقع 27.4 مليار دولار

الجدول 1: أهم البيانات الاقتصادية

26/27	25/26	24/25	23/24		
453.1	409.1	359.9	392.3	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
5.0	4.7	4.4	2.4	% على أساس سنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4.1	5.3	5.5	5.8	% على أساس سنوي	الاستهلاك الخاص
2.2	1.1	1.6	-0.4	% على أساس سنوي	الاستثمار الخاص
-7.0	-7.5	-7.1	-3.6	% من الناتج	العجز/ الفائض الكلي
4.1	4	3.6	6.1	% من الناتج	العجز/ الفائض الأولي
82.5	87	85.6	89.4	% من الناتج	الدين العام
-3.2	-4.4	-4.2	-5.4	% من الناتج	عجز/ فائض الحساب الجاري
12.6	13.4	20.9	33.6	% على أساس سنوي	معدل التضخم (متوسط الفترة)
-	-	49.6	48.1	جنيه 1/ دولار	سعر الصرف (نهاية الفترة)

المصدر: مصادر رسمية، توقعات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني 1: نشاط الأعمال غير النفطي



المصدر: ستاندر أند بورز جلوبال (S&P global)

وضغوط جانب العرض. اشتدت الضغوط التضخمية في مارس، مسجلة الزيادة الشهرية الثانية على التوالي في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة وتداعيات النزاع الإقليمي. ارتفع معدل التضخم العام إلى 15.2% على أساس سنوي، وبنسبة 3.2% على أساس شهري، مقارنة بنحو 13.4% سنوياً و2.8% شهرياً في فبراير. كما تسارع التضخم الأساسي ليصل إلى 14% سنوياً و2% شهرياً، مقارنة بنحو 12.7% سنوياً و3% شهرياً في الشهر السابق، بحسب البنك المركزي المصري، مما يشير لاتساع نطاق ضغوط الأسعار. وجاءت الزيادة الشهرية مدفوعة أساساً بمكون النقل، الذي قفز بنسبة 9.8% شهرياً في مارس مقارنة بنحو 0.2% فقط في فبراير، وهو ما يعكس ترميز ارتفاع أسعار النفط العالمية والتعديلات الأخيرة على أسعار الوقود المحلية. كما تسارع تضخم أسعار الغذاء، مرتفعاً بنسبة 4.7% شهرياً، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار الخضروات. فضلاً عن ذلك، ارتفعت تكاليف الإسكان والمرافق بنسبة 3.3% شهرياً، ما ساهم أيضاً في الارتفاع الكلي للتضخم.

تدفقات رؤوس الأموال تدفع باتجاه تقلبات حادة في سعر الصرف، بما يعكس مرونة أكبر في سعر العملة. ترجمت التقلبات المرتفعة في تدفقات رؤوس الأموال إلى تحركات ملحوظة في الجنيه المصري. فقد كان إقبال الأجانب على الديون الحكومية المحلية قوياً قبل اندلاع النزاع، لكنه انعكس مع ارتفاع حالة عدم اليقين، إذ بلغ صافي التدفقات الخارجة من السوق الثانوية 1.7 مليار دولار في فبراير و2.1 مليار دولار إضافية في مارس. وكان

ادخل النزاع بين الولايات المتحدة وإيران رياحاً معاكسة جديدة على الاقتصاد المصري، ورغم أننا نتوقع تباطؤاً طفيفاً في النمو خلال العام المقبل مقارنة بالتوقعات السابقة، فإن النظرة الإيجابية على المدى الأطول لا تزال قائمة. كان النمو قد تعزز ليصل إلى 5.3% خلال النصف الأول من السنة المالية 2025/2026، مدعوماً بتعافي النشاط غير النفطي وتحسن استثمارات القطاع الخاص، قبل أن تبدأ تداعيات النزاع في التأثير سلباً على المعنويات وتدفقات العملة الأجنبية. وقد انتقل أثر الصدمة المترتب من النزاع بشكل أساسي عبر ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع حركة المرور في قناة السويس وازدياد تقلبات تدفقات رؤوس الأموال، وهو ما فرض ضغطاً على سعر الصرف والتضخم. ومع ذلك، لا تزال الاحتياطات الخارجية متمسكة نسبياً، إذ توفر المستويات المرتفعة من الاحتياطات الأجنبية وتحسن صافي الأصول الأجنبية دعماً أمام تجدد التدفقات الخارجة. وقد استأنف التضخم مساره الصعودي، مما أدى إلى تأجيل دورة التيسير النقدي، في حين بدأت الضغوط المالية في الظهور مجدداً عبر ارتفاع تكاليف الدعوم. وبالنظر إلى المستقبل، تبقى أجندة الإصلاحات واستمرار الدعم الدولي مرتكزين أساسيين، إذ يساهمان في احتواء مواطن الضعف وتهيئة الاقتصاد لتحقيق نمو أقوى فور استقرار الأوضاع الخارجية.

### أحدث التطورات

بلغ النمو ذروته عند أعلى مستوى له في ثلاث سنوات قبل اندلاع النزاع. إذ استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 5.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من السنة المالية 2025/2026 من أكتوبر إلى ديسمبر 2025، مماثلةً للوتيرة المسجلة في الربع الأول، ومتجاوزاً مستوى العام السابق بنقطة مئوية واحدة. ويمثل ذلك أقوى أداء للنصف الأول من السنة المالية خلال ثلاث سنوات، قبل اندلاع النزاع الإقليمي. وكان التوسع موزعاً عبر القطاعات غير النفطية، باستثناء قطاع التشييد الذي انكمش للمرة الأولى منذ الربع الثاني من عام 2020 خلال جائحة كورونا. وقادت أنشطة قناة السويس والسياحة والاتصالات النمو بشكل ملحوظ، تلتها الوساطة المالية والتأمين. وعلى وجه الخصوص، عادت أنشطة قناة السويس إلى النمو للمرة الأولى منذ الربع الرابع من عام 2023، ما يعكس تحسناً مؤقتاً في أوضاع الشحن بالبحر الأحمر قبل الاضطرابات الأخيرة. وعلى صعيد الاستثمار، ارتفعت استثمارات القطاع الخاص بنسبة 5.4% واستحوذت على 58% من إجمالي الاستثمارات، ما يشير إلى تعاف تدريجي في الثقة وتراكم رأس المال. ومع ذلك، بقيت مساهمتها في إجمالي النمو محدودة عند نحو نقطة مئوية واحدة، ما يبرز أن القطاع الخاص لم يتول بعد دوراً قيادياً كاملاً في دفع النشاط الاقتصادي.

مؤشر مديري المشتريات يؤكد تعرض النشاط لضغوط جديدة في مارس مع أثر الحرب على الطلب والتكاليف. تراجع مؤشر مديري المشتريات لنشاط القطاع الخاص غير النفطي للشهر الرابع على التوالي في مارس ليصل إلى 48، منخفضاً من 48.9 في فبراير، مما يشير إلى تعمق الانكماش في نشاط الأعمال ويتسق مع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي من المستوى الذي تجاوز 5% المذكور أعلاه. وقد جاء التباطؤ مدفوعاً أساساً بتراجع أكبر في الإنتاج والطلبات الجديدة، إذ انخفض كلاهما إلى أدنى مستوياتها في نحو عامين. وأشارت نتائج المسح إلى أن النزاع الإقليمي يمثل عاملاً رئيسياً ضاغطاً على الطلب، إذ أثرت حالة عدم اليقين وارتفاع الأسعار على قرارات إنفاق العملاء. وعلى صعيد التكاليف، واجهت الشركات تصاعداً في ضغوط أسعار المدخلات، إذ تسارع تضخم أسعار المشتريات إلى أسرع وتيرة له في نحو عام ونصف. وعزت الشركات ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع تكاليف الوقود والمواد الخام، إلى جانب قوة الدولار الأمريكي. وردت الشركات برفع أسعار البيع بأسرع وتيرة منذ مايو 2025، في محاولة لتعويض جزء من زيادات التكاليف.

تسارع التضخم في مارس مدفوعاً بارتفاع تكاليف الطاقة

صافي التدفقات الداخلة التراكمية إلى السوق الثانوية قد بلغ 17.1 مليار دولار خلال عام 2025. وفي الآونة الأخيرة، ساهم تحسن المعنويات المحيطة بالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران في عودة جزئية لتدفقات تجارة المناقلة، مع عودة نحو 4.2 مليار دولار إلى السوق خلال الأسابيع الماضية. وتراجع الجنيه المصري بنحو 16% خلال ذروة الأزمة، مسجلاً أضعف مستوى له في السابع من أبريل، قبل أن يعاود الارتفاع بنحو 5% مع استئناف التدفقات الداخلة. ويبرز هذا التحرك في الاتجاهين الدور المتزايد لمرونة سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية مقارنة بفترات سابقة، وهو ما تدعمه أيضاً قوة الاحتياطات الخارجية داخل القطاع المصرفي.

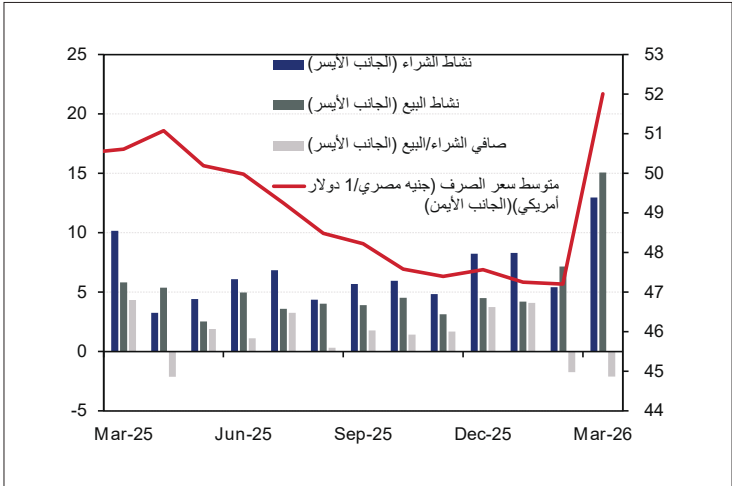
البنك المركزي المصري يبقي أسعار الفائدة دون تغيير في أبريل. تم الإبقاء على سعر الإقراض الرئيسي عند 20% بعد خفضه بمقدار 100 نقطة أساس في فبراير، مع إشارة البنك المركزي إلى صدمة الطاقة العالمية ومخاطر صعود التضخم. ويعزز قرار أبريل بيئة الأسعار المرتفعة لفترة أطول. ورغم أن أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية البالغة نحو 5% حتى مارس تدعم الاستقرار الخارجي وتساعد في احتواء الضغوط التضخمية، فإنها لا تزال تثقل كاهل الطلب على الائتمان والاستثمار ونمو القطاع الخاص. ومع ذلك، أشار البنك المركزي إلى أن تراجع سعر الصرف ساعد في التخفيف من أثر الصدمة على النشاط الاقتصادي المحلي.

العجز في الحساب الجاري يتقلص بفضل قوة التحويلات والسياحة رغم اتساع العجز التجاري. تقلص عجز الحساب الجاري إلى 9.5 مليار دولار خلال النصف الأول من السنة المالية 2025/2026 من يوليو إلى ديسمبر 2025، مقارنة بـ 11 مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق، مدعوماً بنمو قوي في مصادر العملة الأجنبية الرئيسية. وارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 30% على أساس سنوي لتصل إلى 22.1 مليار دولار مقارنة بنحو 17.1 مليار دولار، في حين زادت إيرادات السياحة بنسبة 17.3% لتصل إلى 10.2 مليار دولار مقارنة بحوالي 8.7 مليار دولار سابقاً. كما تحسنت إيرادات قناة السويس، مرتفعة بنسبة 19% لتصل إلى 2.2 مليار دولار، مدفوعة بزيادة صافي الحمولات بنسبة 16% وارتفاع عدد السفن العابرة بنسبة 5.8%. وفي المقابل، اتسع عجز التجارة النفطية إلى 8.9 مليار دولار من 6.7 مليار دولار، ويعكس ذلك بالأساس زيادة واردات النفط بنسبة 20% على أساس سنوي. وفي الوقت نفسه، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 9.3 مليار دولار مقارنة بـ 6 مليار دولار، بدعم كبير من تنفيذ صفقة علم الروم مع



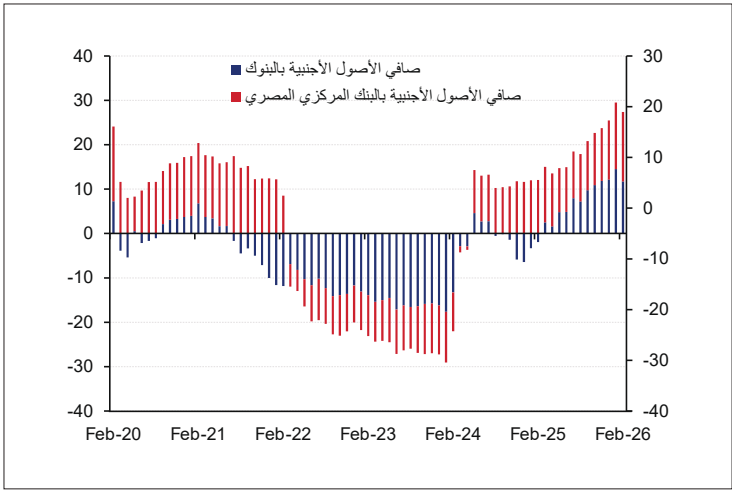
# تعافي النشاط غير النفطي وتحسن في استثمارات القطاع الخاص

الرسم البياني 3: نشاط مشتريات الأجانب في الدين المحلي (مليار دولار)



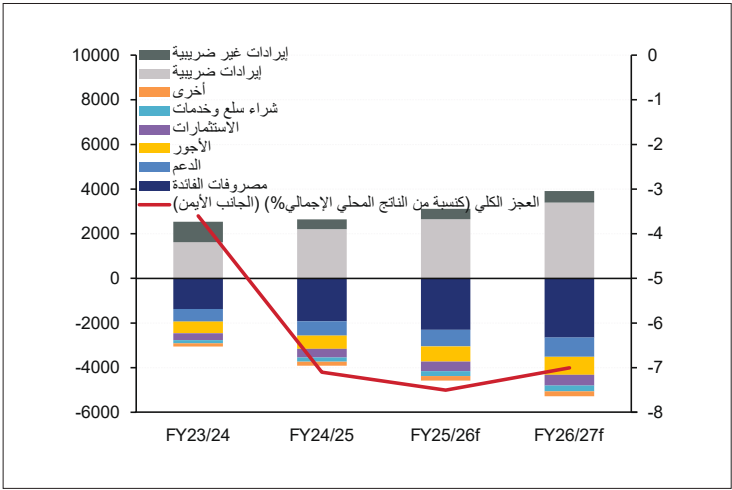
المصدر: البنك المركزي المصري، البورصة المصرية

الرسم البياني 5: صافي الأصول الأجنبية للبنوك (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري

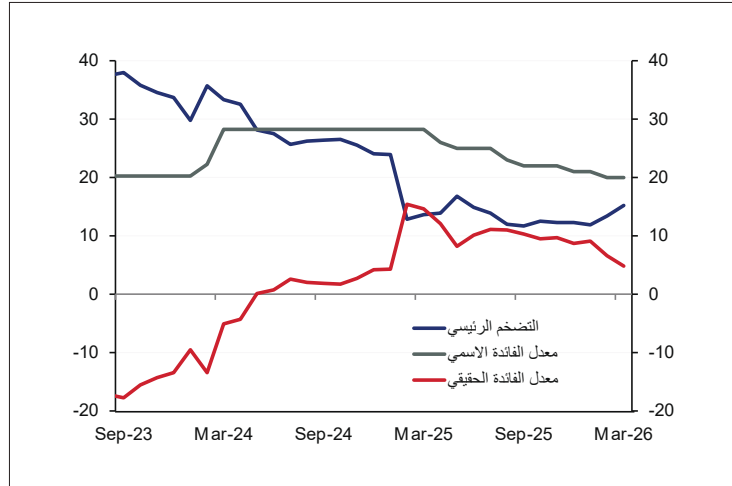
الرسم البياني 7: وضع المالية العامة (مليار جنيه مصري، على أساس السنة المالية)



المصدر: وزارة المالية، توقعات بنك الكويت الوطني

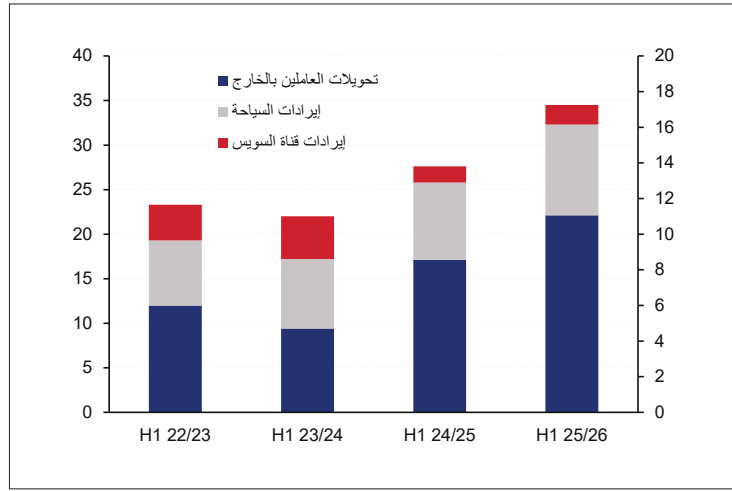
تكاليف خدمة الدين عند مستويات عالية، في حين ستؤدي زيادة دعم الطاقة إلى رفع الإنفاق الجاري فوق المستهدفات لما قبل النزاع. ومع ذلك، فإن الإصلاحات المستمرة المدعومة من صندوق النقد الدولي، إلى جانب استمرار الدعم المالي الدولي والموقع الإقليمي الاستراتيجي لمصر، توفر هامشاً مهماً للحماية. وبينما يبقى مسار الضبط المالي قائماً على المدى المتوسط، فمن المرجح أن تكون وتيرة التكيف أبطأ في المدى القريب نظراً لبيئة خارجية أكثر تحدياً. وتشكل مدفوعات الفوائد حالياً قرابة 60% من إجمالي الإنفاق الحكومي وتتجاوز قليلاً إجمالي الإيرادات، ما يبرز العبء الهيكلي لخدمة الدين. وبالنظر إلى النزاع الاقليمي، فمن غير المرجح الآن أن تخفض العوائد بالحدة التي افترضها الموازنة الرسمية، وبالتالي ستظل نفقات الفوائد مرتفعة في المدى القريب وتمثل الخطر الرئيسي على جهود الضبط المالي. وعلى الجانب الإيجابي، لا يزال أداء الإيرادات يتجاوز التوقعات. فقد تحسنت كفاءة التحصيل الضريبي بشكل ملحوظ، وهو ما يعكس جهود الرقمنة المستمرة وتعزيز الالتزام الضريبي. وبالاقتران مع النمو الاسمي القوي للناج المحلي الإجمالي، سيساعد ذلك في الحفاظ على فائض أولي يبلغ نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي طوال أفق التوقعات. ومن شأن النمو الاسمي القوي واستمرار الفوائض الأولية أن يضعها الدين العام على مسار هبوطي ليقل عن 80% بحلول يونيو 2027. ويعد هذا التحسن أمراً حاسماً في ترسيخ ثقة المستثمرين وتعزيز مؤشرات استدامة الدين. ومع ذلك، تبقى ديناميكيات الدين حساسة لافتراضات النمو ومسارات أسعار الفائدة واستقرار سعر الصرف.

الرسم البياني 2: تضخم أسعار المستهلك (% على أساس سنوي)



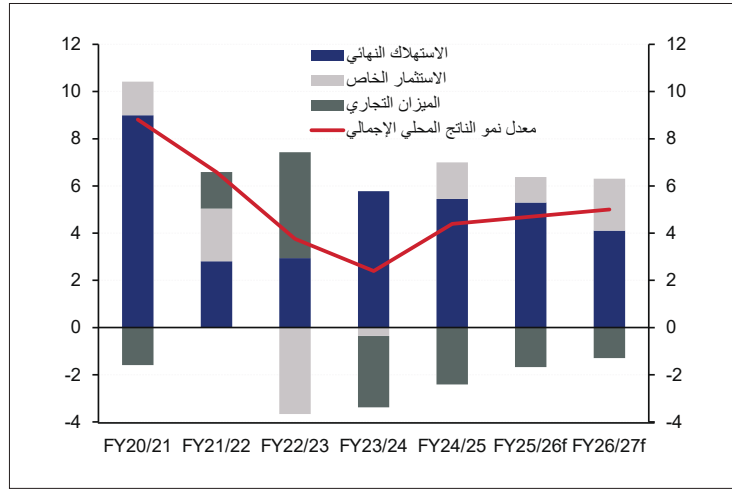
البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصدر:

الرسم البياني 4: المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري

الرسم البياني 6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% النمو السنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري، توقعات بنك الكويت الوطني

المستهدف للتضخم البالغ 5 إلى 9%، على أن يتراجع إلى 9.1% في عام 2027. وفي هذا السياق، من المرجح أن يحافظ البنك المركزي المصري على موقف حذر في السياسة النقدية. ورغم الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماع لجنة السياسة النقدية في أبريل، فإن سعر الفائدة الحقيقي الحالي البالغ نحو 5% يوفر هامشاً كافياً لاحتواء الضغوط التضخمية ودعم الاستقرار الخارجي. ووفقاً للسياريو الأساسي لدينا، لا نتوقع زيادات جديدة في أسعار الفائدة، خصوصاً إذا ما تم حل النزاع بين الولايات المتحدة وإيران في المدى القريب وبدأت الضغوط الخارجية في الانحسار. ومع ذلك، تبقى المخاطر ماثلة نحو الصعود. وفي حال امتداد النزاع لفترة أطول، بما يبقى الضغوط التضخمية ويضغط على أسعار الفائدة الحقيقية باتجاه أو دون مستوى 2%، فمن المرجح أن يتدخل البنك المركزي بشكل استباقي. وفي هذا السيناريو، قد يتم اللجوء إلى دورة تشديد محسوبة وحذرة، تشمل زيادات في أسعار الفائدة بنحو 100 إلى 200 نقطة أساس، بهدف الحفاظ على الاستقرار الكلي مع الحد من الأثر السلبي على النشاط المحلي. تواجه جهود ضبط المالية العامة رباحاً معاكسة جديدة تتعرض توقعات المالية العامة لضغوط متجددة في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض وزيادة احتياجات الدعم. ومن المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/2026، مقارنة بنحو 7.1% في العام السابق، قبل أن يعود للتقلص إلى نحو 7% في السنة المالية 2026/2027. ومن المتوقع أن تبقى العوائد المرتفعة على الأجل القصيرة

قطر، التي ساهمت بمبلغ 3.5 مليارات دولار حتى نهاية عام 2025. صافي الأصول الأجنبية يبلغ أعلى مستوى له في 14 عاماً. وصل صافي الأصول الأجنبية في الجهاز المصرفي إلى 27.4 مليار دولار بنهاية فبراير، منخفضاً من ذروته البالغة 29.5 مليار دولار في يناير. وتوزعت صافي الأصول الأجنبية في فبراير بين البنك المركزي المصري بقيمة 15.7 مليار دولار والبنوك التجارية بقيمة 11.8 مليار دولار، ما وفر للقطاع المصرفي دعماً كافياً قبيل الاضطرابات الحالية في الأسواق الإقليمية. علاوة على ذلك، بلغت الاحتياطيات الدولية الرسمية لدى البنك المركزي مستوى قياسياً عند 52.8 مليار دولار بنهاية مارس، بما يغطي نحو ستة أشهر من الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت الاحتياطيات غير الرسمية التي تتكون من أوراق مالية وودائع غير مدرجة ضمن الاحتياطيات الرسمية نحو 15 مليار دولار بنهاية مارس أيضاً، مما وفر طبقة إضافية من الدعم للنظام المالي.

استمرار الضغوط المالية رغم قوة الإيرادات. اتسع عجز المالية العامة إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من السنة المالية 2025/2026. وارتفعت المصروفات بنسبة 27% على أساس سنوي، مدفوعة بشكل رئيسي بمدفوعات الفوائد التي زادت بنسبة 35% لتصل إلى 1.3 تريليون جنيه مصري. وفي المقابل، نمت الإيرادات بنسبة 30%، مع وصول الإيرادات الضريبية إلى مستويات قياسية، ما يبرز تحسناً في كفاءة التحصيل. وعلى الرغم من أن خدمة الدين لا تزال التحدي المالي الأكبر، فإن الأداء القوي للإيرادات يدعم مسار الضبط المالي، لا سيما مع بدء تراجع أسعار الفائدة تدريجياً.

## التوقعات

تراجع طفيف في توقعات النمو على المدى القريب مع بقاء النظرة الإيجابية طويلة الأجل.

من المتوقع الآن أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7% في السنة المالية 2025/2026، وهو أقل قليلاً من التوقعات السابقة البالغة 5.0%، لكنه أعلى من 4.4% في السنة المالية 2024/2025. ويعكس هذا الخفض المحدود تداعيات النزاع الإقليمي التي تضغط على معنويات المستهلكين والشركات وتدفعات العملة الأجنبية وترفع تكاليف الطاقة. ومن المتوقع أن يحد التضخم المرتفع من الاستهلاك الخاص، في حين ستتحول السياحة الأكثر ضعفاً ونشاط قناة السويس إلى عبء محدود على النمو عبر صافي الصادرات. كما سيتباطأ نمو الاستثمار، متأثراً بارتفاع تكاليف المدخلات وتباطؤ الإنفاق العام وتراجع تدفقات دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من السنة المالية 2025/2026. ومن المرجح أن يستعيد النمو زخمه في العام المقبل ليصل إلى 5%، بدعم من استمرار الإصلاحات والتعافي التدريجي للاستثمار الأجنبي. ويفترض هذا السيناريو أن ينتهي النزاع بين الولايات المتحدة وإيران قريباً وأن تلتزم السلطات بمسار الإصلاحات المدعوم من صندوق النقد الدولي.

من المتوقع أن يبقى استهلاك الأسر المحرك الرئيسي للنمو على امتداد أفق التوقعات، مع تحسن القوة الشرائية بفعل تراجع التضخم من مستويات تجاوزت 30% سابقاً وتلاشي أثر الانخفاض السابق في قيمة العملة. ومع ذلك، فإن تحقيق مسار نمو أكثر توازناً واستدامة سيعتمد على تعاف أقوى في الاستثمار، ولا سيما الإنفاق الرأسمالي الجديد. وبرأينا، من المرجح أن يكتسب الاستثمار الخاص زخماً فور توافر تأكيد أوضح على استئناف دورة التيسير النقدي بشكل راسخ. فمعدل فائدة على الإقراض أقرب إلى 13% سيوفر معياراً أكثر دعماً لتسعير البنوك وتكلفة تمويل أكثر قبولاً للشركات، ما يشجع على التوسع في الطاقة الإنتاجية ويمكن القطاع الخاص من لعب دور أكثر أهمية في دفع النمو على المدى المتوسط. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تدعم المشروعات الكبرى مثل رأس الحكمة وعلم الروم قطاع التشييد وتولد تدفقات أجنبية وتنشط سلاسل الإمداد المحلية. كما ستساهم ترقيات البنية التحتية في محيط المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية والتصنيع. ومن المنتظر أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل الهادفة إلى تبسيط إجراءات التراخيص وتحسين مستويات المنافسة إلى تعزيز بيئة الأعمال وخفض حواجز الدخول ودعم نموذج نمو أكثر ديناميكية يقوده القطاع الخاص بمرور الوقت.

من المتوقع أن يرتفع التضخم قبل أن يعود للتراجع مع استمرار الحذر في السياسة النقدية من المرجح أن يشهد التضخم ارتفاعاً في المدى القريب مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة وتراجع سعر صرف العملة، قبل أن يتباطأ تدريجياً في أواخر عام 2026 وخلال عام 2027 مع استمرار زخم الإصلاحات وتراجع الضغوط الخارجية. وتسهم تعديلات أسعار الوقود المحلية التي تم تنفيذها مرتين خلال ستة أشهر في أكتوبر ومارس في زيادة ضغوط التكلفة. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم نحو 14.6% في عام 2026، وهو أعلى من النطاق

في إطار حرصه على تعزيز مفاهيم الاستدامة والحفاظ على البيئة البحرية

## بنك الكويت الوطني يحدد شركائه الاستراتيجية مع فريق الغوص الكويتي للعام الرابع على التوالي

التركي: الشراكة تجسد جهودنا المستمرة في الحفاظ على السواحل والموارد الطبيعية للكويت

نسعى لترك بصمة إيجابية تعكس قيمنا المؤسسية ومسؤوليتنا تجاه المجتمع

الوطني كرس موقعه الريادي كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية بالكويت



المستمرة في دعم المبادرات التي تترك أثراً إيجابياً ومستداماً على البيئة والمجتمع».

وأضاف التركي: «نسعى من خلال هذه الشراكات النوعية إلى ترسيخ ثقافة الحفاظ على الموارد الطبيعية، بما ينسجم مع استراتيجية البنك في تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة البيئية، ودعم رؤية الكويت المستقبلية للتنمية المستدامة».

وأكد التركي أن بنك الكويت الوطني يحرص دائماً على أن يكون شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية المجتمعية والبيئية، وأن يواصل ترك بصمة إيجابية تعكس قيمه المؤسسية ومسؤوليته تجاه المجتمع الكويتي.

ويحافظ بنك الكويت الوطني على موقعه كأحد أكبر المساهمين في خدمة المجتمع الكويتي، ليكرس بذلك موقعه الريادي في مجال المسؤولية الاجتماعية واستراتيجية الاستدامة المؤسسية، من خلال التزامه بإطلاق وتنفيذ برامج ومبادرات نوعية في عدة مجالات، يأتي في مقدمتها التعليم والصحة والبيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن فريق الغوص الكويتي، ومنذ تأسيسه، أسهم في حماية وإعادة تأهيل البيئة البحرية في الكويت عبر تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة، شملت توثيق وحماية الشعاب المرجانية، وتنظيف الشواطئ، وإنشاء مستعمرات للأسماك، إضافة إلى رفع السفن والقوارب الغارقة.



طلال التركي

جدد بنك الكويت الوطني شركائه الاستراتيجية مع فريق الغوص الكويتي للعام الرابع على التوالي، تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات البيئية الوطنية التي تسهم في الحفاظ على السواحل والموارد البحرية الطبيعية في الكويت، وتعزيز الاستدامة البيئية للأجيال المقبلة.

وتأتي رعاية البنك لفريق الغوص الكويتي في إطار رؤيته الشاملة للمسؤولية المجتمعية، وحرصه المستمر على دعم الجهود التطوعية والمشاريع التي تخدم المجتمع الكويتي وتحمي ثرواته الطبيعية، لا سيما المبادرات المعنية بتنظيف السواحل، وحماية الحياة البحرية، ونشر الوعي البيئي.

وثمن فريق الغوص الكويتي جهود بنك الكويت الوطني ودوره الريادي في خدمة المجتمع، والتزامه المستمر بمبادئ المسؤولية المجتمعية ودعم مسارات التنمية الوطنية المستدامة، مؤكداً أهمية استمرار التعاون في مشروع «حماية البيئة البحرية وكائناتها البحرية 2026»، باعتباره من المشاريع التطوعية الرائدة الهادفة إلى حماية البيئة البحرية، وصون الشعاب المرجانية، والمحافظة على التنوع البحري في الكويت.

ويضم المشروع عدداً من البرامج البيئية المتخصصة التي تركز على حماية وتأهيل البيئة البحرية، من بينها صيانة المراتب البحرية في مواقع الشعاب المرجانية جنوب الكويت، وهي: موقع البنية جنوب الخيران، الزور، محمية الشيخ جابر الأحمد البحرية، بنيدر الوسطية، وبنيدر الجنوبية، حيث يقوم الفريق بتثبيت وتركيب هذه المراتب حول الشعاب المرجانية للمحافظة عليها وحماية الكائنات البحرية المرتبطة بها، إضافة إلى متابعتها وإزالة أي أضرار قد تلحق بها، بما يضمن استدامة بيئتها الفطرية.

كما يشمل المشروع برنامجاً لرفع المخلفات وشباك الصيد الجائرة من الشعاب المرجانية والبيئة البحرية، للمحافظة على سلامتها ومنع نفوق الأسماك والكائنات البحرية، فضلاً عن حماية مرطادي الجزر ومواقع الشعاب المرجانية من الأخطار الناتجة عنها، إلى جانب تنفيذ حملات توعية لتنظيف السواحل بمشاركة تطوعية من مختلف فئات وقطاعات المجتمع.

ويضاف إلى ذلك انتشار القوارب والقطع البحرية الغارقة، وتنظيم جولات بحرية ميدانية لمتابعة الوضع العام للحياة البحرية، بما يساهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على بيئة بحرية سليمة ومستدامة.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس - رئيس العلاقات العامة وإدارة الفعاليات في بنك الكويت الوطني، طلال التركي: «سعداء بتجديد شراكتنا مع فريق الغوص الكويتي للعام الرابع على التوالي، لما يمثله هذا الفريق من نموذج وطني رائد في العمل التطوعي والبيئي، حيث تجسد هذه الشراكة إيماننا بأهمية الاستثمار في مجتمعنا، وتعكس جهودنا

تأكيداً على التزامها بتعزيز المسؤولية المجتمعية وترسيخ دورها في تمكين الكفاءات الوطنية

# «طلبات» تستضيف الفعالية الثالثة من مبادرة «Next Tech Gen» بالتعاون مع لويك



نجاحهم فيه».

ومن جانبها، قالت ندى علي بور دانشي - مدير قسم التمكين المهني في «لويك»: «فخورون بالتعاون مع جهات رائدة في السوق مثل «طلبات»، لما تمتلكه من خبرات تدعم رسالتنا في إعداد الشباب الكويتي وتمكينه بالمهارات التي تقوده إلى النجاح. ومن خلال إتاحة الفرصة للشباب للتعليم مباشرة من خبراء القطاع، فإننا نُسهم في بناء جيل مؤهل للمستقبل وقادر على دعم مسيرة النمو المستدام في الكويت».

وشهدت الفعالية سلسلة من المحاضرات التفاعلية قدمها نخبة من خبراء «طلبات»، تناولت مجالات التسويق، وبناء العلامة التجارية، وتحليل البيانات، وإدارة الموارد البشرية، حيث توفر للمشاركين فرصة التعرف على كيفية تطبيق ما تعلموه عملياً. كما استضافت الفعالية متحدثاً خاصاً من فريق المنتجات الرقمية في المكتب الإقليمي لـ «طلبات»، الذي استعرض العديد من المحاور، من بينها دورة تطوير المنتجات الرقمية، واستخدامات الذكاء الاصطناعي في دعم نمو الأعمال، وتحليل سلوك العملاء.

تعكس هذه المبادرة التزام «طلبات» المتواصل بدعم التعليم في مجالات التكنولوجيا، والمساهمة في إعداد كفاءات شابة قادرة على مواكبة متطلبات المستقبل، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية رأس المال البشري و رؤية الكويت 2035.



أمل بوخمسين

مستقبل قطاعات التكنولوجيا والابتكار في الكويت. ومن خلال مبادرة Next Tech Gen، توفر للطلبة وحديثي التخرج فرصة لتطبيق معارفهم الأكاديمية في بيئة عمل حقيقية، بما يساعدهم على فهم آليات العمل في القطاع واكتشاف السبل التي تعزز فرص

في إطار مواصلة النجاحات التي حققتها النسخ السابقة، نظمت «طلبات»، المنصة الرائدة في خدمات التوصيل والطلب عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الفعالية الثالثة من مبادرة Next Tech Gen لتمكين الكفاءات الشابة من اكتساب المهارات العملية، بما يسهم في إعداد جيل قادر على قيادة مجالات التكنولوجيا والابتكار في الكويت، والتي أقيمت في مقر شركة طلبات بالتعاون مع «لويك»، المؤسسة غير الربحية المعنية بتمكين الشباب.

ويأتي البرنامج ضمن جهود «طلبات» المستمرة في مجال المسؤولية المجتمعية، لاسيما المبادرات التعليمية، حيث استضافت الشركة 30 من حديثي التخرج من تخصصات أكاديمية متنوعة ضمن أحدث فعاليات البرنامج، الذي يُعد مبادرة طويلة الأمد لتبادل المعرفة، يتم من خلالها قيام الشركة بزيارات شهرية منتظمة إلى الجامعات والمدارس والأكاديميات. ومن خلال هذا البرنامج، تسعى «طلبات» إلى تقليص الفجوة بين المسارات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل المتغيرة.

وتعليقاً على الفعالية، قالت أمل بوخمسين، مديرة الشؤون المؤسسية في «طلبات الكويت»: «باعتبارنا شركة تكنولوجيا توضع الفرد على رأس أولوياتها، نحرص على تمكين الشباب من خلال تزويدهم بالمهارات والمعارف التي تمكنهم من قيادة

## عطائورات

مقاميس  
maqames -perfume

55205700



## لتعزيز أمان العمليات ومواجهة التحديات السيبرانية المختلفة

## البنك الأهلي الكويتي يواصل تحديث أنظمتها لحماية بيانات عملائه ضمن حملة لنكن على دراية التوعوية



ويأتي ذلك في وقت يقوم البنك بالعديد من المبادرات ضمن حملة لنكن على دراية، ومن بينها إرسال رسائل نصية وإشعارات بشكل دوري للعملاء، ونشر رسائل الحملة عبر شاشات فروع وموقعه الإلكتروني وتطبيقه على الأجهزة الذكية، ونشر الإعلانات على القنوات التلفزيونية والإذاعية وشاشات السينما، مما يعكس دوره ويعزز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي داخل السوق الكويتي.

ويحرص البنك الأهلي الكويتي على تذكير العملاء بالعديد من الإجراءات اللازمة ومن بينها عدم مشاركة الأرقام السرية (PIN) أو رموز التحقق (OTP) عبر الهاتف أو الرسائل النصية، وضرورة تحميل التحديثات الرسمية للتطبيق من المتاجر الموثوقة فقط، وتجاهل الروابط المشبوهة مع الحذر من الرسائل التي تدعي فوز العميل بجوائز أو تطلب منه تحديث بياناته عبر روابط خارجية.

يلعب البنك الأهلي الكويتي دوراً رئيسياً في حملة لنكن على دراية التوعوية المصرفية، من أجل تحقيق الشمول المالي في المجتمع الكويتي وتعزيز وعي العملاء بسبل حماية بياناتهم الشخصية وسريتها، والحصول على المنتجات والخدمات والحلول المصرفية المتنوعة ضمن تعاونه الدائم مع جميع الجهات الرقابية المعنية.

ويقوم البنك بصيانة أنظمتها التقنية والرقمية ضمن مواكبته الدائمة للتطورات في الصناعة المصرفية، وفي إطار التزامه المستمر بتطوير البنية التحتية الرقمية ورفع معايير الحماية لعملائه، بما يساهم في تعزيز الأمان والثقة لديهم بإجراء مختلف معاملاتهم المصرفية والمالية عن طريقه باستمرار.

وتأتي هذه التحديثات كخطوات استباقية من البنك لمواجهة التحديات السيبرانية المتزايدة، وتوفير بيئة مصرفية أكثر أماناً لجميع شرائح العملاء لديه.

وتجري عمليات التطوير وفق معايير عالمية لا تؤثر على جودة الخدمة، بل ترفع من مستوى استقرارها وموثوقيتها، لتوفير أحدث الحلول التقنية التي تضمن تجربة مصرفية آمنة ومريحة على مدار الساعة، بما يقلل من احتمالية توقف الخدمات لأي سبب.

ويقوم البنك بتطوير بروتوكولات التحقق لضمان أعلى مستويات الحماية عند إجراء العمليات عبر التطبيق أو الموقع الإلكتروني، وضمان تنفيذ التحويلات والمدفوعات بسرعة وكفاءة أعلى، فضلاً عن تفعيل تقنيات متطورة لرصد أي أنشطة مشبوهة وحماية حسابات العملاء بشكل فوري.

## تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



# استبيان «الاقتصادية»

## إبريل 2026

### السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟



نعم

لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب  
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:  
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)  
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

# عطورات مقامس

Maqames\_perfume

55205700



# الطريق إلى الأسواق العالمية... المستثمر المحلي بين الرسوم والمنصات والحماية

بقلم/ فارس مساعد عبدالله

مستثمر في السوق الكويتي

(الملاحظات الواردة في المقال نابعة من تجربة شخصية كمستثمر فرد، ومن متابعة عملية لتحديات الوصول إلى الأسواق العالمية).

## مقال يلامس تجربة كل مستثمر حاول الوصول إلى الأسواق العالمية، أو بدأ فعلاً الاستثمار فيها، وواجه كلفة الطريق قبل كلفة الاستثمار نفسه

### دعوة لتطوير قنوات محلية آمنة ومنافسة تتيح للأفراد الاستثمار عالمياً بتكلفة عادلة وشفافية أوضح

لم تعد مشكلة المستثمر المحلي في الوصول إلى المعلومة، بل في كلفة الطريق إلى الأسواق العالمية وتعقيد التجربة. فبين رسوم التداول، وفروقات العملة، وتأخر التحويلات، وصعوبة بعض المنصات، تبرز الحاجة إلى قنوات محلية أكثر شفافية وسهولة وحماية، تجعل الاستثمار العالمي متاحاً للأفراد بتكلفة عادلة وتنظيم أوضح.

التكلفة التقريبية بالدولار	البند
20-23 دولاراً	عمولة الصفقة — شراء
10-15 دولاراً	فرق تحويل العملة 1%-1.5%
6-10 دولارات شهرياً	رسوم بيانات الأسعار المباشرة
20-23 دولاراً	عمولة الصفقة — بيع لاحقاً
56-71 دولاراً	الإجمالي التقريبي

المستثمرين داخل بيئة محلية أكثر تنظيمًا، وتوجيههم نحو أصول وأدوات أوضح وأكثر قابلية للفهم، بدل تركهم يواجهون منتجات عالية المخاطر دون معرفة كافية. تخيل معي عزيزي القارئ: كم شخصًا تعرفه خسر جزءًا من ماله في أدوات تداول معقدة أو منصات غير واضحة؟ ثم قارن ذلك بما كان يمكن أن يحدث لو أن جزءًا من هذه الأموال وُجّه منذ البداية إلى استثمار منظم في قطاعات مفهومة، مثل القطاع البنكي المحلي، أو صناديق وأسهم عالمية مرتبطة بقطاعات نمو واضحة مثل الذكاء الاصطناعي. النتيجة ليست مضمونة بطبيعة الحال، لكن الفرق أن المسار الثاني يبني وعياً وأصلاً واستثماراً طويل الأجل، بدل تجربة عشوائية قد تنتهي بخسارة كاملة. بعض المنصات الخارجية تتطلب حوالة بنكية دولية، وهذا يعني رسوم تحويل، ووقت انتظار قد يمتد من يومين إلى أسبوع، مع اختلاف أيام العطل بين الكويت والأسواق العالمية. والوقت هنا ليس تفصيلاً بسيطاً؛ فتأخر وصول الأموال إلى المحفظة قد يعني ضياع الفرصة، وقد يتحول قرار استثماري بسيط إلى انتظار طويل يفقد المستثمر مرونة الدخول في الوقت المناسب.

وبعض المنصات تقبل الإيداع ببطاقات فيزا أو ماستركارد، لكن تظهر كلفة أخرى من فروقات تحويل العملة التي قد تكون مرتفعة، إضافة إلى رسوم أخرى قد لا ينتبه لها المستثمر في البداية، مثل السبريد أو رسوم التبييت أو تكاليف المنتجات ذات الرافعة المالية. والمقارنة البسيطة تكشف الفجوة: فتح حساب في بعض المنصات الخارجية قد يتم خلال دقائق وبإجراءات رقمية سهلة، بينما فتح حساب عبر وسيط محلي قد يكون أطول وأكثر تعقيداً أو أعلى تكلفة. هذا الفرق في تجربة البداية قد يدفع المستثمر الجديد إلى الخيار الأسهل، لا بالضرورة الخيار الأكثر أماناً.

#### أسئلة لا تظهر في بداية الحماس

ثم تأتي أسئلة أخرى لا يفكر فيها كثيرون في بداية الحماس: ماذا لو تعذر الدخول إلى الحساب؟ ماذا لو ضاعت كلمة المرور؟ ماذا لو احتاج المستثمر إلى دعم فني بلغة لا يجيدها؟ ماذا لو تأخر السحب؟ وماذا لو حدثت وفاة لا قدر الله، كيف يصل الورثة إلى هذه الأموال

تشترط حدًا أدنى مرتفعًا لفتح الحساب أو بدء التداول، وهذا يحد ذاته يجعل المستثمر المحلي الذي يريد التجربة بمبالغ محدودة أمام حاجز مبكر قبل أن يصل حتى إلى مرحلة تنفيذ الصفقة.

هذا يعني أن المستثمر قد يحتاج إلى تحقيق ربح يتجاوز 5.5% إلى 7% فقط ليصل إلى نقطة التعادل، قبل أن يرى أي مكسب حقيقي. وهذه نسبة ليست بسيطة، خصوصاً إذا كان الاستثمار في صندوق متداول مستقر أو سهم دفاعي قد لا يتحرك بهذه النسبة بسرعة.

كلفة الوصول لا تظهر فقط في عمولة الصفقة، بل في مجموعة تكاليف تتراكم فوق بعضها: فرق تحويل العملة، رسوم البيانات، عمولة الشراء والبيع، وربما الحد الأدنى لفتح الحساب. لذلك قد يظن المستثمر أنه حقق ربحاً من ارتفاع السهم، بينما يكون الربح الحقيقي أقل بكثير بعد احتساب هذه التكاليف.

المستثمر المحلي الذي يبدأ في سوق عالمي جديد من الطبيعي أن يجرب بمبالغ بسيطة في البداية. هو لا يعرف السوق بعد، ولا يريد أن يغامر بمبلغ كبير من أول تجربة. لذلك يحتاج إلى بيئة تسمح له بالتجربة والتعلم التدريجي دون أن تلتهم الرسوم جزءاً كبيراً من رأس ماله.

#### ثالثاً: المنصات الخارجية: حل يحمل مخاطر

عندما لا يجد المستثمر المحلي قناة مناسبة وسهلة للوصول إلى الأسواق العالمية، يبدأ بالبحث في الخارج. وهنا تبدأ دائرة أخرى من التحديات.

ومن الأمثلة الواقعية أن شح القنوات المحلية السهلة دفع بعض المستثمرين إلى التداول عبر منصات عملات رقمية أو فوركس أو منصات خارجية عالية المخاطر، أحياناً دون وعي كافٍ بطبيعة المنتج أو الرافعة المالية أو الرسوم أو الجهة الرقابية. وهذا أدى لدى البعض إلى خسائر مالية كان يمكن تجنبها لو وُجدت قنوات محلية أبسط وأكثر وضوحاً وتوجيهاً. المشكلة هنا ليست في غياب الرغبة بالاستثمار؛ بل إن روح الاستثمار موجودة، لكنها تحتاج إلى مسار منظم يوجهها بدل أن تتركها للمنصات الأكثر سهولة في التسجيل والأعلى مخاطرة في الواقع.

ومن هنا يصبح من الواجب احتضان هذه الشريحة من

#### أولاً: لماذا يفكر المستثمر المحلي عالمياً؟

لم يعد المستثمر المحلي ينظر إلى السوق المحلي وحده ك مجال للاستثمار. فمع انتشار المعلومات المالية وسهولة متابعة الأسواق العالمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الطبيعي أن يفكر في الاستثمار خارج الكويت، سواء في السوق الأمريكي أو الأسواق الإقليمية والعالمية.

الأسواق العالمية توفر شركات كبرى، قطاعات نمو ضخمة، صناديق متداولة، أسهماً تكنولوجية، وشركات قيادية يصعب تجاهلها. وفي السابق، كان الوصول إلى هذه الأسواق صعباً ومعقداً، أما اليوم فقد جعلت التكنولوجيا المعلومة أقرب، والمتابعة أسهل، والفرص أوضح.

وفي الوقت نفسه، نرى جهوداً محلية نفتخر بها كمواطنين ومستثمرين، تعكس توجه الكويت لتعزيز حضورها المالي والاستثماري عالمياً. فقد رخصت هيئة أسواق المال لشركة BlackRock لمزاولة نشاط مستشار استثمار في الكويت، كما أعلنت Goldman Sachs افتتاح مكتب لها في الكويت لتعزيز شراكتها الممتدة مع الدولة في الاستثمار المصرفي وأسواق المال وإدارة الأصول. كما شهدت الكويت لقاءات لقيادات رفيعة المستوى مع ممثلين عن مؤسسات مالية وإعلامية عالمية، من بينها BlackRock و Goldman Sachs و Bloomberg، لبحث التعاون الاقتصادي والاستثماري ونقل المعرفة وتدريب الكوادر الوطنية.

وهذه التحركات تؤكد أن الكويت تتجه نحو تطوير بيئتها المالية وربطها بالمؤسسات العالمية. لذلك، من المنطقي أن تواكب شركات الاستثمار المحلية هذا المسار عبر توفير أدوات ومنصات أكثر مناسبة للأفراد، بحيث لا يبقى الاستثمار العالمي متاحاً عملياً لفئة محدودة فقط، بل يصبح جزءاً من ثقافة مالية منظمة وآمنة لشريحة أوسع من المجتمع.

المشكلة ليست في الرغبة بالاستثمار، ولا في نقص المعلومات، بل في الطريق العملي المؤدي إلى هذه الأسواق.

#### ثانياً: كلفة الوصول: الرسوم قبل الأرباح

دعنا نبدأ بمثال عملي يلامس الواقع مباشرة. افترض أنك مستثمر جديد قررت شراء سهم أو صندوق متداول بمبلغ 1,000 دولار عبر إحدى المنصات المحلية المتاحة. قبل أن يبدأ استثمارك فعلياً، قد تكون التكاليف كالتالي:

الأرقام تقريبية لغرض توضيح أثر الرسوم، وقد تختلف من منصة إلى أخرى.

وقد تبدأ الكلفة من أول خطوة؛ فبعض المنصات المحلية

نطاق الوصول إلى الأسواق والأدوات الاستثمارية بطريقة منظمة وأمنة.

الكويت لديها كل المقومات لتحقيق مسار مشابه. لدينا قطاع مالي عريق، وشركات استثمار، وبنوك، وجهات رقابية، ومجتمع أصبح أكثر اهتماماً بالاستثمار من السابق. المطلوب هو أن تتحول هذه المقومات إلى منتجات عملية موجهة للمستثمر الفرد، لا للمستثمر الكبير فقط.

المعادلة بسيطة: كلما انخفضت التكلفة وتحسنت التجربة، زاد عدد المستثمرين، وزاد حجم الأصول المدارة أو المحفوظة، وارتفعت إيرادات الشركات من خدمات التداول والحفظ والتحويل والاستشارات.

ما يحتاجه المستثمر المحلي تحديداً هو تجربة منظمة من البداية إلى النهاية: فتح حساب أسهل، تكلفة واضحة قبل تنفيذ الصفقة، واجهة استخدام بسيطة، خدمة عملاء محلية، وآلية واضحة للإيداع والسحب وانتقال الملكية عند الحاجة.

### إذا أبدعت الشركات المحلية

وإذا أبدعت شركات الاستثمار المحلية في بناء منصات حديثة وسلسلة ومنخفضة التكلفة، فلن تكون الفائدة محصورة داخل الكويت فقط، بل قد تمتد لاستقطاب مستثمرين من الخليج والمنطقة يبحثون عن بوابة آمنة ومنظمة للوصول إلى الأسواق العالمية. وهذا يحول المنصة من خدمة محلية إلى فرصة إقليمية تدعم مكانة الكويت المالية وتفتح مصدر إيراد جديداً للقطاع الاستثماري المحلي.

### طموح أبعد: منصة كويتية مدرجة

ولكن طموحين أكثر: لماذا لا نرى مستقبلاً منصة استثمارية كويتية تنمو وتتوسع وتتحوّل إلى شركة مدرجة بحد ذاتها، كما نرى في الأسواق العالمية نماذج لشركات ومنصات تداول أصبحت شركات عامة مدرجة، مثل Robinhood و Charles و Interactive Brokers و Schwab؟

الفكرة ليست بعيدة إذا تم بناء نموذج قوي: منصة سهلة، رسوم عادلة، منتجات متنوعة، حفظ أصول منظم، تجربة استخدام حديثة، وخدمة إقليمية لا تقتصر على الكويت فقط. عندها لا تصبح المنصة مجرد خدمة تابعة لشركة استثمار، بل قد تتحوّل إلى مشروع مالي وتقني قائم بذاته، يخلق قيمة للمستثمرين والعملاء والاقتصاد المحلي.

هذا الطموح لا يعني القفز على الواقع، بل يعني التفكير في الاتجاه الصحيح. إذا كانت الكويت تسعى لتعزيز مكانتها المالية وربطها بالمؤسسات العالمية، فمن الطبيعي أن نطمح أيضاً إلى ظهور منصات محلية قادرة على المنافسة، وربما التوسع خليجياً وإقليمياً، ثم التحول لاحقاً إلى كيانات استثمارية مدرجة تضيف عمقاً جديداً للسوق المالي المحلي.

### الخلاصة

المستثمر المحلي اليوم لا يفتقر إلى الرغبة ولا إلى المعلومة. ما يفتقر إليه هو طريق واضح وآمن ومناسب لمبالغه.

اليوم، المعلومات موجودة، ووسائل التواصل تزيد الاهتمام، والأسواق العالمية أصبحت أقرب من السابق. لكن الحاجز الحقيقي لكثير من المستثمرين هو كلفة الوصول، وتعقيد التجربة، وصعوبة بعض القنوات المتاحة.

نحتاج إلى مزيد من المنافسة، ومزيد من الشفافية، ومزيد من الخدمات المصممة أصلاً للمستثمر المحلي. وإذا أردنا نشر ثقافة الاستثمار، يجب أن نجعل الطريق إليه أسهل، أوضح، وأقل تكلفة.

تنويه: ما ورد في هذا المقال رأي شخصي صادر عن مستثمر فرد غير متخصص في الاقتصاد أو المال، ولا يمثل توصية بالتعامل مع منصة معينة أو شراء أي ورقة مالية. الهدف هو فتح نقاش حول كلفة الوصول إلى الأسواق العالمية وضرورة تطوير خيارات أكثر مناسبة للمستثمرين المحليين.

ربط محلي قد يعزز ثقة المستثمر، ويسهل إثبات الملكية، ونقل الأصول، وتغيير الوسيط المحلي عند الحاجة، والتعامل مع حالات الوفاة وانتقال الملكية للورثة.

فكما يستطيع المستثمر المحلي أن يرى ملكياته في الأسهم الكويتية بشكل واضح ومنظم، سيكون من المفيد مستقبلاً دراسة آلية مشابهة — ولو جزئية — للأصول العالمية التي يملكها من خلال وسيط محلي مرخص. هذا النوع من التنظيم قد يجعل الاستثمار العالمي أكثر اطمئناناً، لأنه يربط الأصول العالمية بمنظومة محلية يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

### النوراق المالية كأصل معتمد

في بعض الأسواق العالمية، تُعامل المحافظ الاستثمارية كأصول يمكن البناء عليها، سواء في التخطيط المالي، أو التمويل بضمان الأوراق المالية، أو نقل الملكية، أو حتى الهدايا العائلية طويلة الأجل. وهذا لا يعني المطالبة بنسخ التجربة كما هي، بل دراسة ما يناسب البيئة المحلية والضوابط التنظيمية في الكويت.

وقد يفتح هذا الباب لأفكار أقرب للناس، مثل إهداء الأسهم للأبناء أو المواليد. ومثال ذلك ما فعله أحد مؤسسي شركة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، عندما أهدى ابنة أخته في عيد ميلادها الأول خمسة أسهم من NVIDIA بدل الألعاب التقليدية، كرمز لبداية استثمارية مبكرة. مثل هذه الأفكار تجعل الاستثمار أقرب للحياة اليومية، وتحوّل السهم من أداة تداول قصيرة الأجل إلى أصل يمكن امتلاكه، توثيقه، توريثه، وربما استخدامه ضمن منظومة مالية أوسع.

### سابعاً: جودة البيانات: متوافق أم غير متوافق؟

إلى جانب الرسوم وسهولة الاستخدام وحفظ الملكيات، هناك جانب آخر لا يقل أهمية، وهو وضوح البيانات داخل المنصات، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتصنيف الأسهم والصناديق من ناحية التوافق مع الضوابط الشرعية. ومن الملاحظات العملية أن المستثمر قد يجد أحياناً السهم نفسه مصنفاً في منصة على أنه "متوافق"، بينما تصنفه منصة أخرى على أنه "غير متوافق". بل إن الالتباس قد يحدث أحياناً داخل المنصة نفسها بين رموز قريبة جداً تابعة للشركة ذاتها.

على سبيل المثال، قد يرى المستثمر رمزين مثل GOOG و GOOGL، وهما فئتان مختلفتان لأسهم شركة AI-phabet المالكة لـ Google، فيجد أحدهما مصنفاً على أنه "متوافق" والآخر "غير متوافق"، رغم أن التعرض الاقتصادي للشركة يبدو متقارباً جداً بالنسبة للمستثمر العادي. هذا النوع من الاختلاف موجود فعلاً في بعض المنصات المحلية الحالية، ويخلق حيرة لدى من يحاول الالتزام بضوابط شرعية واضحة.

قد تكون هناك أسباب فنية أو شرعية أو اختلاف في توقيت تحديث البيانات، لكن المشكلة أن المستثمر لا يحصل دائماً على تفسير كافٍ. فشرحة من المستثمرين لا يكفيها أن ترى كلمة "متوافق" أو "غير متوافق" فقط، بل تحتاج إلى معرفة الجهة التي أصدرت التصنيف، وتاريخ آخر تحديث، والمعيار المستخدم، وسبب الاختلاف إن وجد.

وضوح هذه البيانات لا يخدم المستثمر فقط، بل يخدم المنصة نفسها؛ لأنه يقلل الحيرة، ويرفع الثقة، ويجعل قرار الاستثمار مبنياً على معلومات أوضح بدل الاعتماد على تصنيفات مختصرة قد تكون مربكة أو غير محدثة.

### ثامناً: نماذج قريبة وفرصة للشركات المحلية

ولكن واقعيين؛ تطوير منصة أكثر سهولة وتنافسية لم يعد أمراً صعباً كما كان في السابق. كثير من الدول الخليجية والعربية اجتهدت في هذا المجال، وظهرت فيها نماذج ومنصات أكثر ملاءمة للمستثمر الفرد من حيث سهولة الاستخدام، وضوح الخدمة، وتنوع الأدوات. لذلك، لا يلزم دائماً أن تبدأ الشركة المحلية من الصفر. يمكن أن يكون الحل عبر تعاون أو شراكة بين شركة استثمار كويتية وجهة خليجية أو عربية لديها تجربة تقنية ناجحة في هذا المجال، بما يختصر الوقت، ويقلل تكلفة التطوير، وينقل الخبرة التشغيلية بسرعة أكبر.

وهذا التعاون قد لا يخدم المستثمر المحلي فقط، بل قد يفتح انكشافاً متبادلاً بين الأسواق، ويخلق جسوراً أوسع بين المستثمرين في الكويت والمنطقة، ويوسع

المحفوظة في منصة خارجية؟

هذه أسئلة واقعية، خصوصاً للمستثمر المحلي الذي قد لا يعرف النظام القانوني للمنصة الخارجية ولا آلية المطالبة بحقوقه فيها.

### رابعاً: المنصة المحلية: ثقة وحماية

وجود منصات محلية مرخصة يمنح المستثمر شيئاً لا يمكن قياسه بالرسوم فقط: الطمأنينة القانونية. هذه المنصات تعمل تحت مظلة الجهات الرقابية المختصة في الدولة، مثل هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية ذات العلاقة، مما يعطي المستثمر إطاراً قانونياً أوضح وجهة يمكن الرجوع إليها عند وجود أي إشكالية، بدلاً من التعامل مع منصة خارجية بعيدة قانونياً ولغويًا وتنظيمياً.

كما أن وجود منصات محلية مرخصة وسهلة الاستخدام لا يحمي المستثمر من تعقيد الإجراءات فقط، بل يقلل أيضاً من فرص تعرضه للنصب أو الاستغلال من منصات غير مرخصة أو جهات تسويقية وهمية. فكلما وُجدت أمام المستثمر المحلي خيارات آمنة وواضحة داخل منظومة رقابية محلية، ضعفت جاذبية المنصات المجهولة التي تستغل رغبة الناس في دخول الأسواق العالمية والربح السريع.

### خامساً: واجهة المنصة وسهولة الاستخدام

لكن الثقة وحدها لا تكفي. سهولة الاستخدام جزء أساسي من حماية المستثمر وجذبه. فحتى مع توافر بعض المنصات المحلية، يلاحظ أن بعضها يعتمد على أنظمة تداول قد تكون مناسبة للمحترف، لكنها ليست دائماً سهلة للمستثمر الفرد الجديد.

المستثمر المحلي يدخل إلى عالم جديد لا يعرفه جيداً. فإذا وجد أمامه رموزاً كثيرة، وجداول مزدحمة، ورسومات بيانية معقدة، وأرقاماً تتحرك بسرعة، قد يشعر بالخوف من الوهولة الأولى ويغني فكرة الاستثمار بالكامل.

والحل قد يكون — كمثال فقط — ليس في إلغاء الأوتار المتقدمة، بل في تقديم واجهتين داخل المنصة: واجهة مبسطة للمستثمر الجديد: تعرض اسم السهم، السعر، العملة، تكلفة الصفقة كاملة شاملة الرسوم، الربح أو الخسارة بعد احتساب الرسوم، ومستوى المخاطرة.

واجهة احترافية للمستثمر المتقدم: توفر أدوات التحليل، الأوامر المركبة، الرسوم البيانية المتقدمة، والبيانات التفصيلية.

### محاولات محلية تستحق البناء عليها

لا يخلو السوق المحلي من محاولات جيدة لتقديم منصات أسهل وأكثر وضوحاً، سواء من ناحية تجربة الاستخدام أو تسهيل الوصول للأسواق العالمية. لكن هذه التجارب لا تزال محدودة، والحاجة اليوم أن تتحول إلى مسار أوسع داخل القطاع المالي المحلي، بحيث تتنافس الجهات المرخصة على تقديم خدمة أسهل، أوضح، وأقل تكلفة للمستثمر المحلي.

### سادساً: توثيق الملكيات: من شاشة تداول إلى

#### أصل واضح

ومن الأفكار التي وددنا أن نراها واقعاً، مع أنها تحتاج بطبيعة الحال إلى دراسة من أهل الاختصاص والجهات المعنية، إيجاد طريقة أوضح لتسجيل وتوثيق ملكيات المستثمرين المحليين في الأسهم والصناديق العالمية عندما تتم الصفقة عبر وسيط محلي مرخص.

قد تقوم بهذا الدور شركة المقاصة الكويتية، أو أي جهة حفظ معتمدة تراها الجهات المختصة مناسبة، بحيث لا تبقى ملكية المستثمر مجرد رقم ظاهر في منصة تداول فقط، بل تكون هناك آلية توثيق محلية أو سجل يمكن الرجوع إليه عند الحاجة.

الفكرة هنا ليست الحديث عن كل المنصات الخارجية، بل عن الحالات التي يتعامل فيها المستثمر مع بنك أو شركة استثمار محلية مرخصة تتيح له شراء أسهم أو صناديق عالمية. في هذه الحالة، سيكون من المفيد دراسة إمكانية وجود سجل أو آلية توثيق محلية تُظهر للمستثمر ملكياته العالمية بشكل أوضح وأكثر تنظيمياً.

الفكرة ليست بالضرورة أن تُعامل الأسهم العالمية مثل الأسهم المحلية من اليوم الأول، فهذا قد يحتاج ترتيبات قانونية وفنية وتنظيمية معقدة. لكن وجود آلية توثيق أو

# «باركليز»: انسحاب الإمارات من أوبك يعزز نمو إمدادات النفط



قال بنك «باركليز» إن قرار الإمارات الانسحاب من أوبك سيؤدي إلى نمو أسرع في إمدادات النفط من البلاد مع خروجها من الأزمة الحالية.

وأعلنت الإمارات، رابع أكبر منتج في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، الثلاثاء أنها ستغادر المجموعة اعتباراً من الأول من مايو.

أضاف بنك باركليز في مذكرة، أن هذا الإعلان قد يطمئن المستثمرين المحتملين إلى أن التعافي الاقتصادي للبلاد لن يكون مقيداً بخصص إنتاج تحالف «أوبك+».

وأشار البنك إلى أن تدفق الناقلات عبر مضيق هرمز لا يزال ضعيفاً «حيث أن المتوسط المتحرك لثلاثة أيام لعدد ناقلات النفط الخام والمنتجات المكررة، بما في ذلك الغاز البترولي المسال، يبلغ حوالي 3-4 سفن فقط، وهو أقل بنحو 95% عن العام الماضي».

لا يزال مضيق هرمز، وهو ممر لنحو 20% من إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية، مغلقاً إلى حد كبير مع استمرار تعثر محادثات السلام بين الولايات المتحدة وإيران.

في غضون ذلك، قال بنك «إيه إن زد»، إن التأثير قصير الأجل لخروج الإمارات من التحالف على أسعار النفط سيكون محدوداً، حيث أن الأسعار لا تزال مدفوعة بالعوامل

الآن غير مقيدة بأهداف «أوبك+» الرسمية، فإن قدرتها على تحويل الطاقة الإنتاجية إلى إمدادات قابلة للتصدير لا تزال خاضعة لبيئة التشغيل حول الممر الحيوي للخليج.

الجيوسياسية والمخزونات واللوجستيات أكثر من التغييرات المؤسسية. علاوة على ذلك، أضاف البنك أنه حتى لو كانت الإمارات

## أسعار النفط تقفز 3% مع تذبذب المخاطر الجيوسياسية

العام، في حال تعرضت البنية التحتية للطاقة لمزيد من الأضرار وتأخر تعافي الصادرات.

### توقعات متباينة لمسار الأسعار

تتباين تقديرات المؤسسات الدولية لمسار أسعار النفط خلال الفترة المقبلة، إذ تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ خام برنت ذروته عند 115 دولاراً للبرميل في الربع الثاني من 2026، قبل أن يتراجع إلى أقل من 90 دولاراً في الربع الأخير، ثم إلى متوسط 76 دولاراً في 2027، بافتراض عودة تدريجية لحركة الملاحة في مضيق هرمز.

من جانبه، يرجح بنك جيه بي مورغان أن يسجل برنت نحو 100 دولار في الربع الثاني من 2026، قبل أن يتراجع تدريجياً إلى 90 دولاراً في الربع الثالث و80 دولاراً بنهاية العام. كما يتوقع بنك غولدمان ساكس وصول الأسعار إلى 100 دولار خلال الربع الحالي، قبل أن تنخفض إلى نحو 93 دولاراً في الربع الثالث. تصعيد ممتد تأتي هذه التحركات بالتزامن مع تصعيد جيوسياسي مستمر، إذ أفادت صحيفة وول ستريت جورنال نقلاً عن مسؤولين أمريكيين أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وجّه فريقه للاستعداد لسيناريو حصار مطول على إيران، مع تشديد الضغوط على اقتصادها وصادراتها النفطية.

ويأتي ذلك بالتزامن مع استمرار إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال عالمياً، ما يعزز الضغوط على الإمدادات ويدفع إلى تسارع السحب من المخزونات.

وفي هذا السياق، أظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي انخفاض مخزونات الخام في الولايات المتحدة بنحو 1.79 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 24 أبريل. كما تراجعت مخزونات البنزين بمقدار 8.47 مليون برميل، ونواتج التقطير بنحو 2.60 مليون برميل، في إشارة إلى استمرار شح الإمدادات في السوق.

### انسحاب الإمارات من أوبك

تزامن ذلك مع إعلان الإمارات الانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتحالف أوبك+، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ في 1 مايو، في خطوة قد تعيد تشكيل توازنات السوق على المدى المتوسط.

قفزت أسعار النفط بأكثر من 3%، مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط واستمرار اضطراب الإمدادات بالتزامن مع إغلاق مضيق هرمز.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 2.8% إلى 114.44 دولاراً للبرميل، مسجلة مكاسب للجلسة الثامنة على التوالي، وهو أعلى مستوى منذ 31 مارس. كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 3.44% إلى 103.37 دولاراً للبرميل، في أعلى مستوى منذ 13 أبريل، محققاً مكاسب في سبع من آخر ثماني جلسات.

يأتي ذلك في ظل تطورات متسارعة، أبرزها إعلان الإمارات الانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتحالف أوبك+، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ في 1 مايو، في خطوة تعيد تشكيل توازنات السوق على المدى المتوسط.

ويرى محللون أن تأثير القرار يظل محدوداً على المدى القريب، في ظل استمرار القيود على الإمدادات بسبب إغلاق مضيق هرمز، ما يحد من قدرة الدول المنتجة على زيادة صادراتها. في المقابل، قد يمنح هذا التحول الإمارات مرونة أكبر في إدارة إنتاجها مستقبلاً، خاصة مع توقعات بزيادة الطلب العالمي عقب انحسار الأزمة وإعادة بناء المخزونات.

### صدمة عرض تضغط على السوق

تعكس هذه الارتفاعات ضغوطاً متزايدة على جانب العرض، في ظل تعطل الشحن عبر مضيق هرمز والهجمات على منشآت الطاقة، ما أدى إلى تراجع الإمدادات العالمية بنحو 10 ملايين برميل يومياً، في واحدة من أكبر صدمات العرض المسجلة. كما ارتفع خام برنت في منتصف أبريل بأكثر من 50% مقارنة ببداية العام.

توقع البنك الدولي ارتفاع أسعار الطاقة بنحو 24% خلال العام الحالي، مع تقدير متوسط سعر خام برنت عند 86 دولاراً للبرميل، مقارنة بـ69 دولاراً في 2025، بافتراض انتهاء الأزمة في مايو وعودة تدريجية لحركة الشحن عبر مضيق هرمز بحلول أواخر 2026. وأشار البنك إلى سيناريو أكثر تشدداً قد يدفع الأسعار إلى متوسط 115 دولاراً للبرميل هذا

## روسيا تتوقع انخفاض أسعار النفط بعد انسحاب الإمارات من «أوبك»



قال وزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، الأربعاء، إن قرار الإمارات الانسحاب من منظمة «أوبك» سيؤدي إلى زيادة إنتاج الدول المنتجة للنفط، ما سيؤدي في المستقبل إلى خفض الأسعار العالمية.

وتعد روسيا عضواً في تحالف «أوبك+» من الدول المنتجة للنفط، وتنسق سياساتها مع أعضاء «أوبك». وتُنظر إلى روسيا على أنها المستفيد الرئيسي من ارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب الحرب في الشرق الأوسط.

وقال سيلوانوف: «نسمح أن إحدى الدول، وهي الإمارات، تغادر أوبك. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن الدولة يمكنها إنتاج ما تسمح به قدراتها الإنتاجية من النفط وضخه في السوق».

وتمثل هذه التصريحات أول رد فعل روسي على خروج الإمارات المفاجئ من المنظمة، وتتمتع روسيا بعلاقات قوية مع كل من الإمارات والسعودية، زعيمة «أوبك».

وأضاف الوزير الروسي: «إذا اتبعت دول أوبك سياسات غير منسقة بعد خروج الإمارات وأنتجت كميات من النفط بقدر طاقتها الإنتاجية وبما ترغب فيه، فإن الأسعار ستخفض تبعاً لذلك».

وأشار إلى أن أسعار النفط حالياً مدعومة بسبب إغلاق مضيق هرمز، موضحاً أن توقعاته بحدوث فائض في المعروض تتعلق بالمرحلة التي يُتوقع فيها إعادة فتح الممر الملاحي في وقت لاحق.

# البنوك المركزية تضيف 244 طناً من الذهب للاحتياطيات العالمية بالربع الأول 2026



أضافت البنوك المركزية 244 طناً من الذهب إلى الاحتياطيات العالمية خلال الربع الأول 2026، متجاوزة مستويات الربع السابق ومتوسط السنوات الخمس، وذلك على الرغم من تسجيل عمليات بيع من بعض الجهات، من بينها بنوك في تركيا وروسيا وصندوق النفط الحكومي لجمهورية أذربيجان (سوفاز)، وذلك بحسب تقرير مجلس الذهب العالمي. أظهر تقرير «اتجاهات الطلب على الذهب» للربع الأول من عام 2026، الصادر عن مجلس الذهب العالمي، أن إجمالي الطلب الفصلي على الذهب، بما في ذلك التداولات خارج البورصة، ارتفع بنسبة 2% على أساس سنوي ليصل إلى 1,231 طناً، ورغم هذا النمو المحدود في الكميات، سجلت القيمة الإجمالية للطلب قفزة غير مسبوقة بلغت 193 مليار دولار أمريكي، بزيادة 74% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مدفوعة بمستويات الأسعار القياسية.

## الطلب الاستثماري يقود موجة الصعود

على مستوى الأسواق العالمية، انجذب المستثمرون الأفراد إلى قوة الزخم السعري للذهب ودوره كملأ آمن، ما أسهم في ارتفاع الطلب على السبائك والعملات بنسبة 42% على أساس سنوي ليصل إلى 474 طناً.

قفز الطلب في الصين بنسبة 67% ليلعب مستوى قياسياً عند 207 أطنان، متجاوزاً الرقم الفصلي السابق البالغ 155 طناً والمسجل في الربع الثاني من عام 2013.

شهدت أسواق آسيوية أخرى، من بينها الهند وكوريا الجنوبية واليابان، زيادة واضحة في مشتريات السبائك والعملات، في مؤشر على تحول هيكل في أنماط الطلب، كما ارتفع الطلب في الولايات المتحدة بنسبة 14% وفي أوروبا بنسبة 50%.

## صناديق الذهب تحافظ على الزخم

في ما يتعلق بصناديق المؤشرات المتداولة المدعومة بالذهب، ظل الطلب إيجابياً خلال الربع الأول مع ارتفاع الحيازات بنحو 62 طناً، بدعم من الصناديق المدرجة في آسيا التي أضافت 84 طناً، غير أن تدفقات خارجة في مارس،

الأسعار المرتفعة، ما يعكس استجابة محدودة من جانب العرض.

## دعم مستمر رغم الفائدة المرتفعة

قالت لويز ستريت، كبيرة محللي الأسواق في مجلس الذهب العالمي، إن عام 2026 شهد تقلبات حادة في أسعار الذهب، مع بلوغها ذروات فوق 5,400 دولار للأونصة في يناير قبل تصحيح منضبط، مشيرة إلى أن الزخم السعري والمخاطر الجيوسياسية دعماً للطلب الاستثماري، خصوصاً في آسيا. وأضافت أن التوقعات تشير إلى استمرار دعم المخاطر الجيوسياسية للطلب، رغم أن بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول قد يشكل ضغطاً على الأسواق الغربية، بينما يتوقع استمرار قوة الطلب على المجوهرات من حيث القيمة ونمو محدود في إنتاج المناجم بسبب تحديات الطاقة.

خصوصاً من الصناديق الأمريكية، حدت من قوة النمو.

## المجوهرات تتراجع تحت ضغط الأسعار

تراجع الطلب على المجوهرات بنسبة 23% على أساس سنوي ليصل إلى 300 طن، مع انخفاضات واسعة في الصين (-32%) والهند (-19%) والشرق الأوسط (-23%). ومع ذلك، ارتفعت القيمة الإجمالية للطلب، ما يعكس استمرار الإنفاق رغم الأسعار القياسية، مع تحول جزء من الطلب نحو السبائك والعملات.

## العرض عند مستويات قياسية

ارتفع إجمالي المعروض من الذهب بنسبة 2% على أساس سنوي ليصل إلى 1,231 طناً، مع تسجيل إنتاج المناجم مستوى قياسياً جديداً خلال الربع الأول، في المقابل ارتفع إعادة التدوير بنسبة 5% فقط رغم

# البحرين : قطاع الخدمات المالية يشكل 17.6% من الناتج المحلي الإجمالي

دولار بنهاية عام 2025، أي ما يزيد على خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أعلى نسب أصول القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. وأضاف مكمورو: «لطالما كان قطاع الخدمات المالية والتأمينية أكبر المساهمين في نمو الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً قطاع النفط في السنوات الأخيرة، ومستحوذاً على الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر».

ويضم النظام المالي في البحرين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار، ومديري الصناديق الذين يخدمون الأسواق المحلية والإقليمية. وبلغت أصول المصارف الإسلامية وحدها 67.1 مليار دولار، ما عزز مكانة البحرين في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وشكلت الأنشطة المالية والتأمينية 17.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، لتصبح أكبر قطاع غير نفطي. كما يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الاحتياطيات الرسمية من 5.5 مليار دولار في عام 2025 إلى 6.3 مليار دولار في عام 2026، بما يضيف بعداً جديداً للاستقرار الخارجي.

إلى جانب ذلك، تدير شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، أصولاً بقيمة 19 مليار دولار موزعة على قطاعات الطيران، والاتصالات، والتصنيع، والاستثمارات العالمية.



البحرين بين أكثر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تنوعاً. وفي السياق ذاته، يشهد الاقتصاد البحريني تحسناً ملحوظاً في قوته الخارجية. فقد أعلن مصرف البحرين المركزي تسجيل فائض في الحساب الجاري بلغ 2.8 مليار دولار في عام 2025، بزيادة سنوية قدرها 23.7%، بما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

## القطاع المالي المحرك الأساسي

لا يزال القطاع المالي يشكل حجر الزاوية في البنية الاقتصادية للبحرين. وتشير بيانات مصرف البحرين المركزي إلى أن أصول القطاع المصرفي بلغت 254.5 مليار

2025. وقد أسهم تنوع الاقتصاد بعيداً عن النفط في الحد من تأثير انكماش الناتج المحلي الإجمالي النفطي على النمو الكلي خلال فترات تعطل المصافي. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد البحريني بنسبة 3.3% في عام 2026، مدعوماً بمجالات الخدمات المالية، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي. وبينما لا تزال المحروقات جزءاً من قاعدة الإيرادات، فإن جانباً كبيراً من نشاط البحرين الاقتصادي بات يعتمد بصورة متزايدة على مصادر غير نفطية. كما يتوقع الصندوق أن يسهم الاقتصاد غير النفطي بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، ما يضع

تواصل البحرين تحقيق إنجازات تفوق وزنها في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. فمع ناتج محلي إجمالي يقترب من 50 مليار دولار، نجحت المملكة في بناء أحد أكثر القطاعات المالية تطوراً في المنطقة، إلى جانب اقتصاد متنوع غير نفطي يشمل التجارة والتصنيع والخدمات.

وبدلاً من المنافسة على الحجم، تركز الميزة التنافسية للبحرين على الكفاءة، والترابط، وعمق القطاع المالي، مع استناد نموذجهما الاقتصادي تاريخياً إلى القدرة على التكيف، فيما تشير البيانات الحديثة إلى أن هذا النهج لا يزال يعزز مرونتها ويحافظ على أهميتها ضمن المشهد الاقتصادي المتغير في منطقة الخليج.

## تنوع اقتصادي متنام

وفقاً لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبحرين 48.8 مليار دولار (18.4 مليار دينار بحريني) في عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 3.7%. وكان المحرك الرئيس لهذا النمو هو الاقتصاد غير النفطي، الذي ارتفع بنسبة 5.3% ليصل إلى 42.5 مليار دولار (16.049 مليار دينار بحريني)، في حين تراجع إنتاج النفط بنسبة 5.7% إلى 6.2 مليار دولار (2.36 مليار دينار بحريني)، بالتزامن مع انخفاض الأسعار العالمية.

وقال توماس مكمورو، الخبير الاقتصادي المساعد في Oxford Economics: "يمثل نمو الاقتصاد غير النفطي المحرك الرئيس لمرونة البحرين، إذ شكّل نحو 86% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام

# أبوظبي.. التجارة الخارجية غير النفطية تقفز 36% في 2025



سجلت التجارة الخارجية غير النفطية لإمارة أبوظبي أداءً قوياً خلال عام 2025، مع نمو ملحوظ يعكس تسارع جهود التنويع الاقتصادي وتعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية، إلى جانب تطور البنية التحتية اللوجستية وتوسيع الشراكات التجارية الدولية.

وأظهرت بيانات جمارك أبوظبي ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية غير النفطية بواقع 36% على أساس سنوي، لتتجاوز 415.4 مليار درهم في 2025، مقارنة بنحو 306 مليارات درهم في 2024، بما يعكس توسع النشاط التجاري للإمارة وتحسن كفاءة سلاسل الإمداد.

الصادرات تقود القفزة  
سجلت الصادرات غير النفطية قفزة لافتة بنسبة 63% لتصل إلى 175.4 مليار درهم، مقابل 107.8 مليار درهم في العام السابق، ما يعكس تنامي تنافسية المنتجات المحلية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

كما ارتفعت الواردات بنحو 22% لتصل إلى 170.4 مليار درهم، في حين نمت أنشطة إعادة التصدير بنسبة 20% لتبلغ 70 مليار درهم.

وتوزعت حركة التجارة الخارجية عبر المنافذ المختلفة بشكل متوازن، حيث استحوذت المنافذ البرية على 35% من الإجمالي، مقابل 33.5% عبر المنافذ

الجوية، و31.5% عبر المنافذ البحرية، بما يعكس تكامل منظومة النقل والخدمات اللوجستية في الإمارة. ويعكس هذا الأداء استمرار مسار التنويع الاقتصادي في أبوظبي، مع تعزيز دور

القطاعات غير النفطية كمحرك رئيسي للنمو، إلى جانب تطوير منظومة جمركية رقمية تساهم في تسريع الإجراءات وتحسين كفاءة حركة التجارة. ويأتي هذا النمو في ظل بيئة اقتصادية

عالمية متقلبة، ما يعزز مكانة أبوظبي كمركز تجاري موثوق قادر على استقطاب التدفقات التجارية وتسهيل حركة السلع عبر سلاسل إمداد مرنة وفعالة.

## مركز دبي المالي في 3 أشهر.. نمو سنوي واستقطاب مئات الشركات

سجل مركز دبي المالي العالمي أداءً قوياً خلال الربع الأول من عام 2026، مدفوعاً بارتفاع ملحوظ في عدد الشركات الجديدة والمؤسسات العائلية، إلى جانب نمو تراخيص المؤسسات المالية، ما يعكس استمرار جاذبية المركز كوجهة رئيسية للأعمال والخدمات المالية على المستوى الإقليمي والدولي.

ووفق البيانات الرسمية الصادرة يوم الأربعاء، انضمت 775 شركة جديدة إلى المركز خلال الربع الأول، محققة نمواً سنوياً بواقع 62%، فيما بلغ عدد

الشركات الجديدة خلال شهر مارس وحده 258 شركة بنمو 59% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

توسع قوي في المؤسسات العائلية  
سجل المركز نمواً لافتاً في قطاع المؤسسات العائلية، إذ ارتفع عددها إلى 158 مؤسسة خلال الربع الأول من 2026، بزيادة سنوية بلغت 108%.

وخلال شهر مارس فقط، انضمت 60 مؤسسة عائلية جديدة بنمو قياسي وصل إلى 186%، ما يعكس تنامي دور المركز كمحطة رئيسية لإدارة الثروات

العائلية وتخطيط الاستثمارات طويلة الأجل.

### نمو في القطاع المالي والعقاري

شهدت تراخيص المؤسسات المالية داخل المركز نمواً بواقع 21% خلال الربع الأول مقارنة بالفترة ذاتها من 2025، ما يشير إلى توسع مستمر في النشاط المالي داخل المنظومة.

وفي القطاع العقاري، سجل مشروع «DIFC Square» نسبة إشغال كاملة بلغت 100% قبل مرحلة التسليم، ما يعكس مستوى الطلب المرتفع على

المساحات التجارية داخل المركز. ويعكس الأداء القوي للمركز استمرار تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للأعمال والخدمات المالية، مدعوماً ببيئة تنظيمية مرنة وبنية تحتية متطورة تجذب الشركات والمؤسسات المالية وإدارات الثروات من مختلف الأسواق العالمية.

ويأتي هذا النمو في وقت يشهد فيه القطاع المالي العالمي تحولات متسارعة، ما يعزز دور المراكز المالية الإقليمية في استقطاب رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة الاستثمار عبر الحدود.

## استقرار العائدات الأمريكية وسط ترقب لقرار الفيدرالي ومستقبل قيادة البنك

شهدت عائدات سندات الخزنة الأمريكية استقراراً ملحوظاً خلال تعاملات الأربعاء، حيث يتربح المستثمرون بحذر نتائج اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، والذي يُرجح أن يكون الأخير برئاسة جيروم باول.

وحافظ العائد على سندات الخزنة لأجل 10 سنوات على استقراره بالقرب من مستوى 4.358%. وفي السياق ذاته، استقر عائد السندات لأجل عامين، الأكثر حساسية لسياسات الفائدة، عند 3.848%، وكذلك العائد لأجل 30 عاماً عند

4.946%. ومن المنتظر أن تعلن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة تثبيت أسعار الفائدة لتظل ضمن نطاق 3.50% إلى 3.75%. ويأتي هذا التوجه المرتقب مدفوعاً بمرونة سوق العمل وتماسك معدلات التضخم عند مستوى 3%، ما يضيق الخناق على أي آمال ببدء دورة التيسير النقدي قريباً. وأشار روجر فيرجسون، النائب السابق لرئيس الفيدرالي، إلى أن البنك المركزي سيضطر للانتظار والمراقبة حتى

تتضح مسارات التضخم.

وتتزامن هذه التطورات النقدية مع حراك على صعيد قيادة البنك المركزي، إذ بات طريق كيفن وارث، مرشح الرئيس دونالد ترامب، ممهداً لتولي رئاسة الفيدرالي. وتأكدت فرصه بعد تراجع السيناتور توم تيليس عن معارضته، عقب إغلاق وزارة العدل تحقيقاً جنائياً كان يستهدف باول، مما يجعل مصادقة مجلس الشيوخ على تعيين وارث شبه مؤكدة، بحسب «سي إن بي سي».

# الاقتصادية

جريدة النخبة  
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

# الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

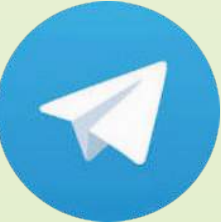
الموقع الالكتروني: [www.aleqtisadyah.com](http://www.aleqtisadyah.com)



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah\_kw



aleqtisadyah.com





**Detox**  
YOUR BODY



**Relax**  
YOUR MIND



**Boost**  
IMMUNITY



**Recover**  
FASTER



**Strengthen**  
YOUR HEART



**Renew**  
YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /  
Instalation to Kuwait

## البنوك المركزية في أوروبا تواجه شبخ الركود التضخمي

تتجه أنظار الأسواق المالية هذا الأسبوع نحو أوروبا، حيث يستعد كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا للإعلان عن قراراتهما المتعلقة بالسياسة النقدية غداً الخميس.

وتأتي هذه القرارات الحاسمة في وقت تشهد فيه القارة العجوز قفزات حادة في معدلات التضخم، مدفوعة بارتفاع أسعار الوقود على خلفية الحرب الإيرانية، مما يثير مخاوف حقيقية من انزلاق الاقتصادات الأوروبية في فخ الركود التضخمي الذي يجمع بين تباطؤ النمو، وارتفاع الأسعار، وتزايد مستويات البطالة.

ورغم التوقعات السابقة بتشديد نقدي سريع استجابة لاندلاع الصراع، يميل الخبراء الآن إلى الاعتقاد بأن صناع السياسات سيتجاهلون هذه الارتفاعات المؤقتة في الأسعار لتبني نهج أكثر حذراً.

وفي منطقة اليورو، حيث بلغ التضخم 2.5% متجاوزاً الهدف المحدد بـ 2%، يُتوقع أن يُبقي البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة دون تغيير عند 2%.

ويرى خبراء اقتصاديون، من بينهم أوليفر راکاو من «أكسفورد إيكونوميكس»، أن المؤشرات الحالية قد تدفع البنك للتدخل برفع الفائدة في يونيو أو يوليو المقبلين لكبح التداخيات غير المباشرة الناتجة عن الصدمة التضخمية، كارتفاع الأجور.

وتتفق تحليلات «بي إن بي باريس» مع هذا الطرح، مرجحة زيادة بمقدار 25 نقطة أساس لتصل الفائدة إلى 2.25% في يونيو المقبل، وهو ما أيده المدير المالي لبنك «سانتاندري» بتوقعه لزيادات معتدلة جداً.

على الجانب الآخر، يواجه بنك إنجلترا معضلة مشابهة؛ فقد عصفت الحرب بتوقعاته السابقة بتراجع التضخم، والذي قفز بالفعل إلى 3.3% في مارس الماضي، مع تحذيرات ببلوغه ذروة تتراوح بين 3% و3.5% خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2026.

ورغم ذلك، يُرجح أن يُبقي البنك، بقيادة أندرو بيلي، على الفائدة عند 3.75%، حيث تشير التوقعات إلى تصويت بنمائية أصوات لصالح التثبيت مقابل صوت واحد مؤيد للرفع من قبل كبير الاقتصاديين هيو بيل.

**الاقتصادية**  
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!  
العالم ينهامت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «الاقتصادية» وسبقت  
وتأخر «بيتك» في الإفصاح



مدير التسويق  
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير  
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية  
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية  
إلكترونية يومية  
تصدر كل يوم  
صباحاً بنظام pdf